

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التفصيل يقاتل الحكم منه اجمالي وهو انكسار اول اتحاد بين الامرين  
دفعه واحد ومنه تفصيل وهو النطق الذي يستلزم صلا متعده  
الحكم منه اجمالي آة الظاهر ان المراد من الحكم تصديق والاذا كان يدل عليه نفسه  
بشراف بلو كنفية وراكبه كما هو المشهور من لوجع الادراك كما هو اى المحققين فكل اجمالي  
اى التصديق  
وتفصيلها ليس الا باعتبار اجمالية المتعلق وتفصيلية متعلقة عند المصريح اما المصداق الوا  
على عين اسم تعديل  
للمجمل اخذ الى صوته متعده فتصديقه بالبحر بالاجتماع وجميع القضية المنفردة بالاول والاولى  
الاجتماعية اسم الاعمى  
ما ينشأ من تفصيل التصديق ليس الا اجماليا لكن كان تفصيل الاجمال دفعه واحدة بدون  
تفصيل على قول ومختلف عند الـ  
من يحصل بصور المتعده وما لها من الحاطات متعده وقد يحصل بعد حصول بصور المتعده وبها  
الحاطات منفصلة فيسمى التصديق المتعلق بالبحر الاجمالى حاصل بطريق الاول اجماليا  
هذا الاجمالى حاصل بالطريق الثانى تفصيليا لان نسبة الى التفصيل فافهم وانحصرت  
بما دخل في متعلق الحكم بالتبعية لا فها من المعادى المحيية التى

[illegible]



[illegible]

لا يمكن ان يوجد الكيفية الا معانية وكونها متغيرا بهذا المعنى مما يستلزم من وجودها ان يكون  
عقبة نظر ان التفرع مما ينبغي ان لا يكون كانه لا يخلو كونه انفعالي ان الفصل ونفعه انما قد  
نفي من جانيه والى الكلام بل انما يتعلق الحكم بحقيقة بطلان الكيفية  
بشيء على القدر

لا يمكن ان يوجد الكيفية الازمانية وكونها متعلقة بالزمان  
عليه فظهر ان النسبة هي التي يكون كمالها في المحل كنهه في نفس  
نفسه في ذاتها في ذاتها الكلام بل انما يتعلق بالحكمة بحكمة الكيفية  
التركيبية وهو لا يتكامل ولا يتغير كماله في ذاته واما عبارة المصنف  
معها على الاحتمالات التي فيها في متعلق التصديق سواء النسبة الراطحة من حيث  
الرابطة ولو محلا بعيدا في بعض الاحتمالات لكن نفهم من الحاشية المنقولة ان هذه عبارة  
بعض خير الحق بالمرء بعد العلم بمرادها في نفس ان محمل على ما هو في عبارة  
عبارة في بعض المواضع من سبب كذا ثم سلك بقية الصنعة ان يتعلق الازمان  
يفصله العقل الى الموضوع المحمول والنسبة الراطحة بينهما عبرة بالخطوط وسمي في كلامه على  
مثلا بالعرض سبب برة الى ان السليح عرض في الواقع وليس كغيره في الواقع انسي ولا  
ان في العبارة ليس فيها الاحتمالات اثنان في معنى الاحمال الاول في معنى الاجمال  
اي الاجمال الذي هو المحل والاسمين بحال عاقل في نفهم في معنى القضية بالعرض والوجه  
فلا قرب هو الاجمال الاخرين ثم ان القضية انما تكون بامور ثلاثة نالها  
اجبارية حاكمية يشير الى ان القضية باسوار كانت بليات بسيطة او مركبة بسيطة  
اشتمالها على لحد والراطل في عدم الراطحة بمعنى النسبة في مرتبة الحكاية واما التفاوت فيها  
مرتبة الحكم في فعلها بليات بسيطة في ذرية الحكم عن ليست مستقلة عليها والبلديات المركبة  
مستقلة عليها تفصيله ان لحد والراطل في وجود الشيء الذي يطلق بالاستشراك الصنا  
بالبلديات المركبة على ما ذكره الراجح في عدم الراطحة بمعنى النسبة في مرتبة الحكاية واما التفاوت فيها  
مرتبة الحكم في فعلها بليات بسيطة في ذرية الحكم عن ليست مستقلة عليها والبلديات المركبة  
مستقلة عليها تفصيله ان لحد والراطل في وجود الشيء الذي يطلق بالاستشراك الصنا



[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

مولوی محمد حسین علی صاحب  
مولوی محمد حسین صاحب

فقال لهم ما أفهموا ان التردد لا يتقوم حقيقة بل باليهيعلق  
بالتوقع فالمدرك في الصوتين واحد والتفاوت في لادراك  
ببليته اذ عاني او ثم ري فقول القدر ماء هو الحق وهذا <sup>هو</sup> الشك  
ان المعلومات الثلاثة التي هي جميع اجزاء القضية متحققة  
في صورة الشك مع انها غير متحققة على ما هو المشهور

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحق انك قد استسكنت في محسوبة الدنيا فلو انك لم تستسكن في محسوبة الآخرة

[illegible]

وله قوله تعالى ولا يملك الموت شيئا من ذلك الا كتابا مبين  
فان الموت لا يملك شيئا من ذلك الا كتابا مبين  
فان الموت لا يملك شيئا من ذلك الا كتابا مبين  
فان الموت لا يملك شيئا من ذلك الا كتابا مبين

فيه كلام ظاهر يؤول الى قوله تعالى ان قول اهل العربية هذا مقتضى الشرطيات التي فيها  
انما تكونت والمنطقيون لم يخالفوا فيه فاعلموا ان هذا المقتضى لا يخرج لان في تلك الشرطيات  
على الحكم في الجزاء وفي غيره بالاتفاق على ان الحكم في الشرط لا يخرج اذ هو ان الشرطيات التي  
تولمها انشاءات ليست قضائية لان الحكم مقتضىها ليست هي الحكمية بل هي بطلانها في مضمونها

الاختصاص والتساوي في المقتضى في ان دخلت البراءة فانت طامع في  
الطلاق وفي ان جاورك زيد فأكرمه طلب الاكرام لا الاختيار يستحق في المدة لطلاق في  
عند وجود الشرط فلا يتصور في هذه الشرطيات القول بان الحكم فيها من التقدم والتمالي اذ في

النسالي بهذه الشرطيات ينبغي ان تكون جلا انشائية بالاتفاق وما غير ما يقتضيهما  
فيتمثل النزاع والله اعلم بالصواب للقطع بصدق الشرطية مع كذبها في  
في الواقع كقولهم ان كان زيد حمارا كان ناهقا ولو كان النحر هو النكاح  
لم يتصور صدقها مع كذبها ضرورة استلزامها اتقاء المطلق استقلال المقيد

وقريب منه ان يقال انما قطع بصدق الشرطية مع كذبها في المقتضى ولو كان النحر هو النكاح  
صدقها مع كذبها ضرورة استلزامها اتقاء المقيد واستلزامها ضرورة الحق الذي هو  
بازي تغير كما لا يخفى قال العلامة الله وان كذبها في جميع الاوقات  
المواقعية لا يلزم منه كذبها في الاوقات التقديرية فالتا هيته في جميع اوقا

فقد فيها حجابا يغيب شئها في كذبها في الاوقات التقديرية فالتا هيته في جميع اوقا  
عند الامور في يد قائم في حلقها لم يكن بباستقاء القيام في الواقع وما كومن لا  
في المطلق حتى يبرم من كذبها في المواقف فالتا هيته في جميع اوقا

فان في قولها لا تخفى في كذبها في الاوقات التقديرية فالتا هيته في جميع اوقا  
فان في قولها لا تخفى في كذبها في الاوقات التقديرية فالتا هيته في جميع اوقا  
فان في قولها لا تخفى في كذبها في الاوقات التقديرية فالتا هيته في جميع اوقا

وله قوله تعالى ولا يملك الموت شيئا من ذلك الا كتابا مبين  
فان الموت لا يملك شيئا من ذلك الا كتابا مبين  
فان الموت لا يملك شيئا من ذلك الا كتابا مبين  
فان الموت لا يملك شيئا من ذلك الا كتابا مبين

فيه كلام ظاهر يؤول الى قوله تعالى ان قول اهل العربية هذا مقتضى الشرطيات التي فيها  
انما تكونت والمنطقيون لم يخالفوا فيه فاعلموا ان هذا المقتضى لا يخرج لان في تلك الشرطيات  
على الحكم في الجزاء وفي غيره بالاتفاق على ان الحكم في الشرط لا يخرج اذ هو ان الشرطيات التي  
تولمها انشاءات ليست قضائية لان الحكم مقتضىها ليست هي الحكمية بل هي بطلانها في مضمونها

الاختصاص والتساوي في المقتضى في ان دخلت البراءة فانت طامع في  
الطلاق وفي ان جاورك زيد فأكرمه طلب الاكرام لا الاختيار يستحق في المدة لطلاق في  
عند وجود الشرط فلا يتصور في هذه الشرطيات القول بان الحكم فيها من التقدم والتمالي اذ في

النسالي بهذه الشرطيات ينبغي ان تكون جلا انشائية بالاتفاق وما غير ما يقتضيهما  
فيتمثل النزاع والله اعلم بالصواب للقطع بصدق الشرطية مع كذبها في  
في الواقع كقولهم ان كان زيد حمارا كان ناهقا ولو كان النحر هو النكاح  
لم يتصور صدقها مع كذبها ضرورة استلزامها اتقاء المطلق استقلال المقيد



[illegible]

في النفس لا امر ولا وجود المحقق ولا يميز كذبته عند انتفاء هذا الشك  
 في التصادم والاولى ان يقال ان النفس لا امر ولا وجود المحقق ولا يميز كذبته عند انتفاء هذا الشك  
 في التصادم والاولى ان يقال ان النفس لا امر ولا وجود المحقق ولا يميز كذبته عند انتفاء هذا الشك

القضية العقلية في نفس الامر لا وجود للمحقق ولا يميز كذبته عند انتفاء هذا الشك  
 في التصادم والاولى ان يقال ان النفس لا امر ولا وجود المحقق ولا يميز كذبته عند انتفاء هذا الشك

المقيد بغيره في الاعتقاد الحكاية عن نفس الامر وفي المقيد بالظن الحكاية عن الحكاية عن نفس الامر  
 وبما ان في المقيد الاول الحكاية عن شئ من المحمول للموضوع ثبوتا اصليا يرتب عليه الآثار

على النوع مثلا فقد علم ان الحكمي يعتقد في القضية مختلف باختلاف قوته فلو كان الحكمي عن ثبوت  
 واقعي محقق يميز صدق القضية بثبوت المحمول ثبوتها محققا في نفس الامر كان الحكمي عن ثبوت

مقدر فلا بد من الثبوت في عالم التقدير فقط ان لول القضية ثبوتها عن المواد مطلق الثبوت  
 بالحكاية والاعتقاد في قولهم ان لول القضية الثبوت في نفس الامر الحكمي عنه لا الامر

محقق الثابت فاذ قيل ان يميز بين محتمل الحكاية عن عالم نفس الامر المحقق كما هو المتعارف  
 كاذبة الثبوت لانه ليس مطابقا لما في الحكاية عن محتمل الحكاية عن عالم التقدير فصادق لمطابقة الحكمي

عنه كما ان زيد قائم في ظني لو كان حكاية عن الثبوت الاصل في ذهن الثبوت في  
 نفس مرتبة ذات الموضوع المعقولة في كل الامور كاذبا وان كان حكاية عن الثبوت

الظلي الذي في الظن الاعتقاد والحكاية عن نفس الموضوع مع حيشية زائدة لمعت في  
 محتمل المحاورض يكون صادقا قاطعا في الحاجة الى الظن القرينة اقلت نسبة بين صدق

القضية ومحققها كما صرح به كثير من المحققين ومنهم العلامة الدواني فيقولنا في قائم في  
 طاعة في اليوم لان صدق المطلقة العادة دائم لو لم يتحقق اليوم فان في تحقق القضية

في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر  
 في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر

في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر  
 في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر

في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر  
 في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر

في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر  
 في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر

في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر  
 في بعض المحققين انهم لا يميزون بين الصدق والعدم في الدوام في الظاهر

[illegible]



[illegible]



بما لا وقت بان جعل الفرض قيد الثبوت ويزيد السلب على هذا الثبوت المقيد فسلم انه  
بالتقييد للثبوت القائم كدرك قائم في وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء ولكن لا نسلم ان شئ من الاشياء  
ان لم يكن شئ من الاشياء كذا فزيد ليس قائم بحد ذاته ان يكون ادم من جنس البشر فزيد  
في التالي انه قيد لثبوت السلب المستلزم اليه في التالي الموجب قيد لثبوت في التالي السلب  
نقيض لقولنا زيد قائم في وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء لان نقيض المقيد لرفع المقيد  
الاخر كما ان نقيض الاتصال رفع الاتصال اذ لا يمتنع ان يقال ان الاشياء لا تسلب  
بقيد واحد انما يكونان قيدا لثبوت محكمين افعى واما انما يكونان قيدا لثبوت غيرهما  
مخالفا لثبوت السلب كذا كيف وقد عرفت فيما سبق ان القيد افعال يدل على ان الحكاية  
القضية محتملة كالتقدير في عالم التقدير يمكن اجتماع الثبوت والسلب كما ان في عالم الاحكام  
مناف للمزوم السلب كذا الشئ اذ كان في ذلك الامر كذا واما ان كان في ذلك الشئ مخالفا لثبوتنا  
قوله فذهب المنطقيين هو الحق فصل الموضوع ان كان جريشا القضية  
ومخصوصة وان كان كليا فان حكما بل لا زيادة شرط فمحملة عند  
القداء اعلم ان حقيقة بديهيات المنطق هي الاحتجاج التي تنبئ فضلا عن الاستدلال كما مر  
بعض الاكابر في تصانيفهم كذا انما لم يقل على السبيل المثال هذا عالم وانا قائم قوله  
وان حكم عليه بتبسط الوحدة الذهنية فطبيعة وان حكم فيها على افراة فان  
بين هذه الكمية افراة فمخصوصة ومخصوصة وما به البيان يسمى سؤالا وقوله كذا السبيل  
عالم الموضوع ليس بافراة لكن بغير بطلان اصل السبيل انما يكون في عالم الموضوع  
المهم فذكر في جانب المحال كذا في عالم الموضوع فان

بما لا وقت بان جعل الفرض قيد الثبوت ويزيد السلب على هذا الثبوت المقيد فسلم انه  
بالتقييد للثبوت القائم كدرك قائم في وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء ولكن لا نسلم ان شئ من الاشياء  
ان لم يكن شئ من الاشياء كذا فزيد ليس قائم بحد ذاته ان يكون ادم من جنس البشر فزيد  
في التالي انه قيد لثبوت السلب المستلزم اليه في التالي الموجب قيد لثبوت في التالي السلب  
نقيض لقولنا زيد قائم في وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء لان نقيض المقيد لرفع المقيد  
الاخر كما ان نقيض الاتصال رفع الاتصال اذ لا يمتنع ان يقال ان الاشياء لا تسلب  
بقيد واحد انما يكونان قيدا لثبوت محكمين افعى واما انما يكونان قيدا لثبوت غيرهما  
مخالفا لثبوت السلب كذا كيف وقد عرفت فيما سبق ان القيد افعال يدل على ان الحكاية  
القضية محتملة كالتقدير في عالم التقدير يمكن اجتماع الثبوت والسلب كما ان في عالم الاحكام  
مناف للمزوم السلب كذا الشئ اذ كان في ذلك الامر كذا واما ان كان في ذلك الشئ مخالفا لثبوتنا  
قوله فذهب المنطقيين هو الحق فصل الموضوع ان كان جريشا القضية  
ومخصوصة وان كان كليا فان حكما بل لا زيادة شرط فمحملة عند  
القداء اعلم ان حقيقة بديهيات المنطق هي الاحتجاج التي تنبئ فضلا عن الاستدلال كما مر  
بعض الاكابر في تصانيفهم كذا انما لم يقل على السبيل المثال هذا عالم وانا قائم قوله  
وان حكم عليه بتبسط الوحدة الذهنية فطبيعة وان حكم فيها على افراة فان  
بين هذه الكمية افراة فمخصوصة ومخصوصة وما به البيان يسمى سؤالا وقوله كذا السبيل  
عالم الموضوع ليس بافراة لكن بغير بطلان اصل السبيل انما يكون في عالم الموضوع  
المهم فذكر في جانب المحال كذا في عالم الموضوع فان

[illegible]

مطلق بان بلا حظ المطلق سلطان من غير ان يؤخذ الاطلاق كونه مطلقا لا يكون المطلق بطلان  
موضوع المجهول هو اطلاق بان بلا حظ نفسه من حيث هو ان غير اعتبار امر زائد على الاطلاق  
فموضوع الطبيعة تجري في الحكم العموم فقط كالطبيعة والتجربة في هذا الموضع فبلا حظ  
الانسان نوع وموضوع المجهول تجري في الحكم العموم ونحوه من غير ان يوضح الانسان نوع والانسان  
ويعلم ان الحيثيات المتصلة الواقعة في عبارات القوم في بيان موضوع الطبيعة من ان المطلق حيث  
هو مطلق والحد من حيث هو مجرد والواحد الذي من حيث هو واحد من كها حيثيات تقيدته

مستبقة في العبار كذا المفهوم دون العناية والمقصود وكلها علميات والمقصود منها هو  
ومبدأها هي نفسها المعرفة بوصف العموم ومبدأ الموجود في القدرين من سطر الدرس  
بمعرفة الخط والمنعوتة والقضايا المنقذة منه ليست الاذهنية خال في الحاشية ولا  
يتوقع من المفهوم المستيقظ ان يعبر عن هذا العلم ان لام التعريف ليست مقصورة  
على وجوده اربعة فقط كما هو المشهور بل على احواله خمسة لام العهد الخارجي كما في القضية الشخصية  
ولام الجنس كما في الجمعية القديسية ولام الطبيعية كما في القضية الطبيعية كقولك الانسان نوع  
لام المتفرق ولام العهد الذي ينتهي كلامه لمبعد ان يتوقع من التخصيص الكلام القوم في نفس ان لام  
التي آخرها المصداخلة في لام الجنس عندهم لان محصل كلامهم في سبب لام تعريف ان  
اللام محدثة المدخل ومعلومته تفيد بعد بالقرائن ان الحكم ليس متعلقا بنفس الطبيعة المدركة

[illegible]

[illegible]

بعضی کلمات و عبارات در این کتاب که از بعضی نویسندگان است، به جهت اینکه در بعضی کتب دیگر نیامده است، در اینجا ذکر شده است.



[illegible]



في العلم بالوجه لكنهما محكوم عليهما حقيقة حاصلة الاستدلال على سبيل المعارضة على الحكم  
 عليه لا فردا للطبيعة متساوية عدم الفرق بين المحكوم عليه بالذات والتشبه له بالذات في حقيقته  
 سائبة التخصيص قوله لا ترى الى الوضع العام والموضوع له الخاص فان المعلوم  
 بالوجه هو الموضوع حقيقة لا يمكن ان يقال انه لا بد للحكم من التفسير في الاتفاقات بالذات ويمكن  
 في الوضع الاتفاقات الى الموضوع له بالذات سواء حصل من نفسه وبوجه عرضي كما في بعض الشروح  
 قد عرفت ان عند جميع المذاهب الاتفاقات بالذات ما هو حاصل في الذهن ومعنى للاتفاقات الى ذى الوجه  
 العلم بالوجه ان الوجه منفعت اليه من حيث الاتحاد مع ذى الوجه الغيبي ليس في الوضع والحكم فرق عند  
 الوجودان الصحيح كما لا ينبغي قوله والجواب ان مفاد الاجاب مطلقا هو الذي  
 مطلقا وكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة في الجملة ~~فان كان الحكم ثابتا~~  
 وبالذات للطبيعة او للفرق مفهوم زائد على نفس حقيقة مقادير المحصول  
 اذ لم الموجبة الكلية حاصلة الفرق بين المحكوم عليه بالذات والتشبه له بالذات فلا يلزم  
 يكون المحكوم عليه بالتشبه له فان الحكم فرع العلم دون الثبوت ومفاد القضية الاسمية الثبوت  
 سواء كان بالذات وبالعرض فالطبيعة مثبت لها بالعرض ومحكوم عليها بالذات في الافراد بان  
 يمكن ان يجاب عنه بعد تسليم ان المحكوم عليه بالتشبه له بالذات ان ثبوت شئ شئ لا يستلزم ثبوت  
 التثبت له بالذات بل قد يكون التثبت له موجودا لوجود تشابه مشترك كما في القضايا الاسمية  
 موضوعاتها مفهومات استرجعية ولا شك ان الطبيعة العدمية او السلبية موجودة لوجودها في  
 موضوعاتها مفهومات استرجعية ولا شك ان الطبيعة العدمية او السلبية موجودة لوجودها في

ان الحكم عليه بالوجه لا ينافي في العلم بالوجه لكنهما محكوم عليهما حقيقة حاصلة الاستدلال على سبيل المعارضة على الحكم  
 عليه لا فردا للطبيعة متساوية عدم الفرق بين المحكوم عليه بالذات والتشبه له بالذات في حقيقته  
 سائبة التخصيص قوله لا ترى الى الوضع العام والموضوع له الخاص فان المعلوم  
 بالوجه هو الموضوع حقيقة لا يمكن ان يقال انه لا بد للحكم من التفسير في الاتفاقات بالذات ويمكن  
 في الوضع الاتفاقات الى الموضوع له بالذات سواء حصل من نفسه وبوجه عرضي كما في بعض الشروح  
 قد عرفت ان عند جميع المذاهب الاتفاقات بالذات ما هو حاصل في الذهن ومعنى للاتفاقات الى ذى الوجه  
 العلم بالوجه ان الوجه منفعت اليه من حيث الاتحاد مع ذى الوجه الغيبي ليس في الوضع والحكم فرق عند  
 الوجودان الصحيح كما لا ينبغي قوله والجواب ان مفاد الاجاب مطلقا هو الذي  
 مطلقا وكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة في الجملة ~~فان كان الحكم ثابتا~~  
 وبالذات للطبيعة او للفرق مفهوم زائد على نفس حقيقة مقادير المحصول  
 اذ لم الموجبة الكلية حاصلة الفرق بين المحكوم عليه بالذات والتشبه له بالذات فلا يلزم  
 يكون المحكوم عليه بالتشبه له فان الحكم فرع العلم دون الثبوت ومفاد القضية الاسمية الثبوت  
 سواء كان بالذات وبالعرض فالطبيعة مثبت لها بالعرض ومحكوم عليها بالذات في الافراد بان  
 يمكن ان يجاب عنه بعد تسليم ان المحكوم عليه بالتشبه له بالذات ان ثبوت شئ شئ لا يستلزم ثبوت  
 التثبت له بالذات بل قد يكون التثبت له موجودا لوجود تشابه مشترك كما في القضايا الاسمية  
 موضوعاتها مفهومات استرجعية ولا شك ان الطبيعة العدمية او السلبية موجودة لوجودها في  
 موضوعاتها مفهومات استرجعية ولا شك ان الطبيعة العدمية او السلبية موجودة لوجودها في

اشراعيها وهي الافراد قوله وسورها كل ولا امر الاستغراق والموجبة  
 التجزئية وسورها بعض وواحد واليسالبة الكلية وسورها لا شيء  
 ولا واحد ووقوع المفردة تحت النفي واليسالبة الجزئية وقد عدا ايضا نحو الاثنان في الثالثة  
 من الاسوار قال بعض الاذكياء وفيه نظر لان المتعبر في المحصورات الكل والبعض الافراد وان  
 المجموعين على ما حصره ابيه ولو كان الامر كما ذكره لكان قوله سبعون جللا عالون لهن اكل الخبز من  
 لقولنا كل رجل منهم ليس عالما لهذا الخبز مع انه ليس منافيا له وانت تعلم انه لا يبعد ان يقال ان كل  
 وبعض كما انها ليست علان تارة في معنى المجموع وتارة في معنى الافراد وبهذا المعنى يدل  
 السوك لا اعدادا فانها تستعمل باستعمالين ايضا فانها تستعمل بمعنى المجموع من حيث المجموع  
 بنا المثال وقد تستعمل بمعنى الكل الافرادى ايضا كما في قوله جارية سبعون جللا فانه بمعنى جارية واحدة

[illegible]

[illegible]



[illegible]



فان قيل كيف يمكن ان يكون الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
الاجابة ان الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
فان قيل كيف يمكن ان يكون الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
الاجابة ان الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني

نقول ان الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
فان قيل كيف يمكن ان يكون الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
الاجابة ان الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني

الاصول على الوجهين الثالث والاربعين على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
فان قيل كيف يمكن ان يكون الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
الاجابة ان الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني

على الحيوان والحيوان على الانسان وزيد ليس يحمل الجنس على الانسان وزيد ووجه  
الافعال ان المحمول على زيد نفس الحيوان المرسل ما هو حيوان والمحمول عليه الجنس هو  
الحيوان من جهة القاع اعتبار فيها وذلك ان يحملها الذهن لا بشرط الخطأ بل بشرط

التجريد وذلك الاعتبار اخص من اعتبار الحيوان ما هو حيوان فلم يكره الاوسط  
والمتفصيل في بعضى بساط في الكلام ليس هو منقوله والشبه لما وجدنا

للمعروف اللغات اعتبر صحتها بالفضل في الوجوه الخارجى قال الحق الطوبى  
في شرح الاشارات انه مخالف للتحقيق ايضا فان المنطقة يمكن ان يكون انسانا فلو كان

كل انسان كذوب كل انسان حيوان هو مغلطة نشأت من اشتراك لفظ الاسكان بين القوة  
التي هي مقابل الفعل وليس جزمها بالاسكان الاستعدادى وبين ما هو مقابل الضرورة وهو لا

العام الذاتى والحق في المنطقة هو الاول ومراد الفاعل الى هو الثانى بل ليس في المنطقة  
التي هي مقابل الفعل وليس جزمها بالاسكان الاستعدادى وبين ما هو مقابل الضرورة وهو لا

العام الذاتى والحق في المنطقة هو الاول ومراد الفاعل الى هو الثانى بل ليس في المنطقة  
التي هي مقابل الفعل وليس جزمها بالاسكان الاستعدادى وبين ما هو مقابل الضرورة وهو لا

صوره المنطقة فامثال هذه التقرض بعيدة عن امثال هذا الحق قائل قوله ما في الفرض المذكور  
بجمل الغفل يعبر اوصافها بان وجوها بالفعل في نفس الامر يكون كذا

سواء وجد ولا يوجد فالذات الخالية عن السواد دائما لا تدخل في كل واحد  
منها ولا يدخل في كل واحد منها

الاجابة ان الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
فان قيل كيف يمكن ان يكون الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
الاجابة ان الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني

الاجابة ان الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
فان قيل كيف يمكن ان يكون الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني  
الاجابة ان الانسان على وجهين احدهما على وجهه الاول والآخر على وجهه الثاني



[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]



[illegible]



**قوله** متكرر النوع الخ الكلي المتكرر النوع عبارة عن كمي يكون متحققا في كل فرد من افراده مرتين مرة على  
 انه عين حقيقة فكيون محمول عليه بالوجود على ذاتها ومرة على انه عارض له وقائم مقام العرض بموضوعه  
 فيكون محمول عليه بالاشتقاق محلا شاعرا ضائعا لوجود الوحدة ولا شك ان الماعد ذلك فان العشرة مثلا  
 اى فرد فرض منها عشرة الاحاد وعشرة المئات وعشرة الالوف وهكذا سواء كانت الاحاد والعشرات  
 والمئات والالوف رجالا او نساء او ذراهم مثلا يكون عين حقيقة ومحمول عليه بالمواطاة ولذا قال في الحاشية  
 فان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرات وهكذا انتهى ولما كان التمييز  
 موضوعا والعدد محمول عليه تقديرا يرجع الحاصل الى ان عشرة احاد عشرة عشرة عشرات عشرة عشرة وهكذا  
 وكذلك يكون عارضا ومحمول عليه بالاشتقاق فيقال العشرة ذو عشرة اى ذو احاد عشرة او ذو مئات عشرة  
 وهكذا فيكون متكرر النوع سواء كانت البنية التصورية معتبرة فيها دخلا او عرضا او لا اصلا فان العشرة خمسة  
 في جانب المحمول هي بعينها العشرة الماخوذة في جانب الموضوع فيكون كل واحد منها كالآخر في وجه البنية  
 وعرضا منها واحد محال بين على جميع التقادير فواقع في بعض الحواشي من الاختصار على استق الاخير في  
 تحرير البرهان فالتزام بل التزم ثم لا يخفى ان الماخوذة في مفهوم الكلي المتكرر النوع انما هو عروضة لكل فرد  
 من افرادة فقط لا لكل خبر من اجزائه ايضا فاقيل ان العشرة لو كانت عارضة لكل فرد من افراده لزم ان  
 يكون كل عشرة مائة ناش من فلة التدبر ولك ذلك قد غطت من تقريرنا ان معنى متكرر النوع متكرر المفهوم بان  
 يكون التكرار في نفس ذلك المفهوم الكلي واليه اشار الحاشي في الحاشية الآتية بقوله فيكون مفهومه تارة  
 تمام حقيقة وليس معناه ان يكون التكرار في نوع ذلك الكلي لان في نفس مفهومه كما توهمه البعض فحمل النوع على

النوع الاضافي بل على مطلق الذاتى غير مرضى الامور

عماد الدين رحمه الله مع حذف بعض عبارات

حاشيته التي على الرسالة لقطبت



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]





[illegible]

في الشخصيات لتتبعها عن عقد الوضع والتحقيق ما فاده استحقاق من ان عقد الوضع لا يصح  
 ان يتردد تركيبا خبريا بالضرورة وكيف وكمالات التقاضي بالاحكام ليس فيها حكم ما دامت  
 اطرافها بل احكامها تتعلّق بانسبة الاتحادية بين الاحكاميتين لكن لما كان الموضوع  
 في المحصّات الطبيعية من حيث الانطباق على الافراد او بالاتحاد بالفعل او الا  
 تلاخذه بالانطباق الطبيعية عليها كقولنا عقد الوضع تركيبا تقديريا او تصنيفيا وهو لا يقتضي وجود  
 ما لم يترتب الحكم فيه او يكتمل حقيقة ونفس ما خلاصة التحليل عنوانا والى ملاحظة شئ الحكم عليه ما يوجب  
 او سلب لا يقتضي وجود موصوفه الا ترى الى قولنا الذي هو تركيب الباري ليس موجود  
 لا يشك في ذلك نعم ان قولنا الباري قال خير الحققة بالمسودة في انشاء كلامه الذي افاده  
 هذا التحقيق عقد الوضع شبه عقد اكل من حيث ان في تركيبه التقديري اشارة الى تركيب  
 خبري ولذلك يصير في الافتراض عقد اكل فذلك كان يلزم وجود موضوع السالبة كقوله  
 من جهة ايجاب لازم قد اشرى اليه في تركيب عقد الوضع لاسيما تعاقد عقد الوضع بنفسه وكان  
 يصح سلب عقد اكل عنه لاسيما حيث هو ثابت بخلاف ايجاب لا يخفى عليك ان هذا اطلاق  
 تسليم لاسيما ما هو السالبة وجود الموضوع لكن لا بالنظر الى النفس عقد الوضع بل باعتبار  
 عقد اكل لازم له وهو لا يترشح الا لاشراق فانه ليس غرضه ان نفس عقد الوضع مستوج  
 بل لاسيما ما في السالبة مطلقا سواء كان نفس عقد الوضع او بلازمه وان كان عقد الوضع لا  
 يستلزم الوجود ولا بنفسه ولا بلازمه وليس فيه اشارة الى تركيب خبري اصلا بل حكم خبيث  
 حقيقة نعم اننا فرض ذات الموضوع موجودا يستلزم صدق محل الوصف العنواني عليه لانه لا يترشح  
 ايجاب عقد اكل لازم الوجود ولا بنفسه ولا بلازمه وليس فيه اشارة الى تركيب خبري اصلا بل حكم خبيث

الامر نفس محمد علي ذلك قد دلت من هذا ان الامر ارض انما يتصل في نفس الموجودات  
دون السؤال بقدره على شرايح المطالع ان شئت فليرجع اليه ليعتبر تحقق مفهوم  
البسالة في الذهن لا يكون الوجود لا في الوضع فيه اي في الزمان  
حال الحكم فقط فانه من الضرورة ان الشيء لم يتصور الا ليحكم عليه بسبب وجوب  
النكته الثانية لم من حيث هو اي نفس حقيقة من حيث هي هي ليس له  
صولة في العقل اذ كل ما هو له صورة في العقل فهو موجود وفيه فيكون موجودا في نفس  
الامر لان الوجود النفس الامر عبارة عن موجودية الشيء في حد ذاته والامر كناية  
من نفس ذلك الشيء فيكون ممكنا لا محالة فهو معد وورثهنا وخارجا  
ومن ههنا يتبين ان كل موجود في الوجود حقيقة اي لا يوجد لوجوده موجود في  
نفس الامر فانه ان كان محالا فغير ممكن ان لا يكون ان يحصل في الذهن والآن ممكنا فوجود  
الممكن والآن في الذهن من افراد نفس الامر الاتري انه موصوف بالاسكان في نفس الامر  
فله وجود كذلك كذا في الاشياء نفس الامر اعم مطلقا من الوجود في الذهن قال في  
الاشياء وما قالوا ان الوجود في الذهن اهم من وجوده من الوجود في نفس الامر لعل  
ناويله ان الكواذب كالعلم بوجبة الثلثة مثلا لما كان تحققها بمحض الاختراع واما  
لم تكن موجودة في حد ذاتها اى مع قطع النظر عن ذلك الاختراع والتعقل  
بخلاف الصواب فانها موجودة بمثلها وانما اعتبارها مع قطع النظر عن الاختراع فاما  
انتهى محله على ما يظهر بالتأمل ان نفس الامر قد يطلق على نفس موجودية الشيء سواء كان

البسالة في الذهن لا يكون الا لوجوده في الوجود فيه اي في الوجود  
 حال الحكم فقط فانه من الضرورة ان الشيء لم يتصور الا يحكم عليه بل بايجاب  
 النكته الثانية لم <sup>من حيث</sup> هو <sup>من حيث</sup> اي نفس حقيقة من حيث هي هي ليس له  
 صولة في العقل اذ كل ما هو له صورة في العقل فهو موجود فيه فيكون موجودا في نفس  
 الامر لان الوجود النفس الامر هي عبارة عن موجودية الشيء في حد ذاته والامر كناية  
 عن نفس ذلك الشيء فيكون ممكنا لا محالا فهو معدوم وهذا خارجا  
 ومن ههنا يتبين ان كل موجود في الوجود حقيقة <sup>اي</sup> لا يوجد به موجود في

ان ہذا الذوالی علی لایقی مضنہ الصلوات ان ہذا الذوالی علی لایقی مضنہ الصلوات ان ہذا الذوالی علی لایقی مضنہ الصلوات

[illegible]

منه ما لم يستطع خلق التفرقة بين الحق والباطل  
بما فاضله المبدوء به

[illegible]

كما فكله المعبر سابقا في الطبيعة المتصورة وكل متصور ثابت فلا يصح

اي لا يصير في عليه الحكم من حيث هو ولا متنازع ومما يحذر

فلا في المتنازع منافع كثيرة نعم اذا لوحظ هذا المتصور باعتبار جميع

موارد تحقيقه او بعضها يصير عليه الحكم بالامتناع مثلا فلا امتناع

ثابت للطبيعة وذلك صادق بانتفاء الموارد في الاشكال

بالقضايا التي محو لا نهائية للوجود نحو شرائك البسك

ممتنع واجتماع التقيضين محال في المطلق ممتنع عليه

الحكم والمعدم المطبقين بل للوجود المطلق حاصله ان الامر

الاستحالة ليست موجودة في الذهن نفسها فليس في الحكم عليها الا بان تصور مفهوم

يحمل عنوانها تلك المحال في نفسها بل في حكمه غير متصور عليه هو اتحاد

ان الحكم عليه بالذات في القضايا هو الغيوان المتصور بالذات لا اعتوانه

اعتبار نفسه من حيث هو واعتبار اتحاده وانطباقه على تلك الحقائق الباطنة هو بالاعتبار

الاول محقق وجود في نفس الامر وهو مصروف بصفة الحكم عليه بالاعتبار الثاني ممتنع ليس

طرفا وهو مصروف بالاعتناق فنفس الطبيعة الموجودة في الذهن ليست صفة الامكان الامتناع

باعتبارين للثبات موجودة التصادف بالوصف لا امتناع فانه محال كونه موجودا في الذهن على

باعتبار تحقيق في الموارد وانطباقه عليها ممتنع ليس بوجوده كما يصح على المعنى الاخر في حال

ملاحظة انما يتصل الى انه غير مستقل في ذاته ولا ينفصل عنه متضمنة اما اولها ان

في الامتناع من حيث هو ولا متنازع ومما يحذر  
فلا في المتنازع منافع كثيرة نعم اذا لوحظ هذا المتصور باعتبار جميع  
موارد تحقيقه او بعضها يصير عليه الحكم بالامتناع مثلا فلا امتناع  
ثابت للطبيعة وذلك صادق بانتفاء الموارد في الاشكال  
بالقضايا التي محو لا نهائية للوجود نحو شرائك البسك  
ممتنع واجتماع التقيضين محال في المطلق ممتنع عليه  
الحكم والمعدم المطبقين بل للوجود المطلق حاصله ان الامر  
الاستحالة ليست موجودة في الذهن نفسها فليس في الحكم عليها الا بان تصور مفهوم  
يحمل عنوانها تلك المحال في نفسها بل في حكمه غير متصور عليه هو اتحاد  
ان الحكم عليه بالذات في القضايا هو الغيوان المتصور بالذات لا اعتوانه  
اعتبار نفسه من حيث هو واعتبار اتحاده وانطباقه على تلك الحقائق الباطنة هو بالاعتبار  
الاول محقق وجود في نفس الامر وهو مصروف بصفة الحكم عليه بالاعتبار الثاني ممتنع ليس  
طرفا وهو مصروف بالاعتناق فنفس الطبيعة الموجودة في الذهن ليست صفة الامكان الامتناع  
باعتبارين للثبات موجودة التصادف بالوصف لا امتناع فانه محال كونه موجودا في الذهن على  
باعتبار تحقيق في الموارد وانطباقه عليها ممتنع ليس بوجوده كما يصح على المعنى الاخر في حال  
ملاحظة انما يتصل الى انه غير مستقل في ذاته ولا ينفصل عنه متضمنة اما اولها ان  
في الامتناع من حيث هو ولا متنازع ومما يحذر  
فلا في المتنازع منافع كثيرة نعم اذا لوحظ هذا المتصور باعتبار جميع  
موارد تحقيقه او بعضها يصير عليه الحكم بالامتناع مثلا فلا امتناع  
ثابت للطبيعة وذلك صادق بانتفاء الموارد في الاشكال  
بالقضايا التي محو لا نهائية للوجود نحو شرائك البسك  
ممتنع واجتماع التقيضين محال في المطلق ممتنع عليه  
الحكم والمعدم المطبقين بل للوجود المطلق حاصله ان الامر  
الاستحالة ليست موجودة في الذهن نفسها فليس في الحكم عليها الا بان تصور مفهوم  
يحمل عنوانها تلك المحال في نفسها بل في حكمه غير متصور عليه هو اتحاد  
ان الحكم عليه بالذات في القضايا هو الغيوان المتصور بالذات لا اعتوانه  
اعتبار نفسه من حيث هو واعتبار اتحاده وانطباقه على تلك الحقائق الباطنة هو بالاعتبار  
الاول محقق وجود في نفس الامر وهو مصروف بصفة الحكم عليه بالاعتبار الثاني ممتنع ليس  
طرفا وهو مصروف بالاعتناق فنفس الطبيعة الموجودة في الذهن ليست صفة الامكان الامتناع  
باعتبارين للثبات موجودة التصادف بالوصف لا امتناع فانه محال كونه موجودا في الذهن على  
باعتبار تحقيق في الموارد وانطباقه عليها ممتنع ليس بوجوده كما يصح على المعنى الاخر في حال  
ملاحظة انما يتصل الى انه غير مستقل في ذاته ولا ينفصل عنه متضمنة اما اولها ان

فان كان في الامتناع من حيث هو ولا متنازع ومما يحذر  
فلا في المتنازع منافع كثيرة نعم اذا لوحظ هذا المتصور باعتبار جميع  
موارد تحقيقه او بعضها يصير عليه الحكم بالامتناع مثلا فلا امتناع  
ثابت للطبيعة وذلك صادق بانتفاء الموارد في الاشكال  
بالقضايا التي محو لا نهائية للوجود نحو شرائك البسك  
ممتنع واجتماع التقيضين محال في المطلق ممتنع عليه  
الحكم والمعدم المطبقين بل للوجود المطلق حاصله ان الامر  
الاستحالة ليست موجودة في الذهن نفسها فليس في الحكم عليها الا بان تصور مفهوم  
يحمل عنوانها تلك المحال في نفسها بل في حكمه غير متصور عليه هو اتحاد  
ان الحكم عليه بالذات في القضايا هو الغيوان المتصور بالذات لا اعتوانه  
اعتبار نفسه من حيث هو واعتبار اتحاده وانطباقه على تلك الحقائق الباطنة هو بالاعتبار  
الاول محقق وجود في نفس الامر وهو مصروف بصفة الحكم عليه بالاعتبار الثاني ممتنع ليس  
طرفا وهو مصروف بالاعتناق فنفس الطبيعة الموجودة في الذهن ليست صفة الامكان الامتناع  
باعتبارين للثبات موجودة التصادف بالوصف لا امتناع فانه محال كونه موجودا في الذهن على  
باعتبار تحقيق في الموارد وانطباقه عليها ممتنع ليس بوجوده كما يصح على المعنى الاخر في حال  
ملاحظة انما يتصل الى انه غير مستقل في ذاته ولا ينفصل عنه متضمنة اما اولها ان



[illegible]

[illegible]

ان الامتناع بحسب الانطباق على موارد الحق ثابته الطبعه من حيث هي حقيقه وبالذات

فصل پنجم از حکم الوصف بحال المتعلق و وصف الشئ بحال المتعلق و وصف  
 آنکه وصف لفظی است متعلقه گفته ثانیاً لایعلاقه متعلقه بوصف فان کون نری

بحیث یضرب علامہ مثلاً و امتحان و صف ازید لکنہ تابع لا انصاف الخلام بالقرآن  
اولا کون الطبیعیہ بحیث یقع اعتبار من اعتباراتہا و یقع موارد تحقیقہا سیندرم انصاف

ذلك الاعتبار او مورد تحقيقها و بصرف الانتفاع فنيديم اساس اسناد اتم الاتصاف لوجود  
الموصوف حقيقة و اما اننا فلان الحكمي جنسي الغضبية و مناصدا عنها و هو وجود الموصوف في  
وصف ثالث للغضبية

انما خرج عن وجوده الذي في مرتبة الحكائية وان كان لك الوجود وجودا في الدنيا  
اي وجودا في نفسنا  
كما في القضايا النونية ونهاها يقتضيه الضمورة والشيء الذي كلام البعض بالضمير

و مرتبه ای که عند المصدان معدوم علی مرتبه الحکایه و رتبه الصادق و خودی  
وقت الحکایه و احکم علیه لیکفی لصیق ذلك الحکایه و احکم ان قبل از ثبت ابرار ان المصداق

صديق القضيّة قلت انما تعلم ضرورة ان تلك القضايا صادقة وموضوعاتها متصفّة  
بالحقيقة والصدق والبرهان العقلي من جهة واحدة ومن جهة اخرى هي ثابتة بالبرهان العقلي

ففي الاذن العاليه او في السافله ليست مطلقه الصدق هذه القضايا مقيد بها اما الذي

من جهة عدم العمل بغيرهم القدر  
الغرض من الاستيفاء  
و هو إزالة جميع الكشائر  
التي لا يمكن القول بعدم  
الاجماع عليها

[illegible]

وهو اننا قد استدلنا على ان  
 الموضوع في بعض المواضع من خصوصية الانصاف  
 وهو اننا قد استدلنا على ان  
 الموضوع في بعض المواضع من خصوصية الانصاف

هذا فان فيه وان كان فسادا لكن فيه اصلاح ايضا ومنهم من قال  
 منهم العلامة الله تعالى ان الحكم على الافراد الفرضية المقدرة الوجوه  
 قال كل ما يتصور بعينه ان يشرى بالباري ويفرض صدقة عليه  
 ممتنع في نفس الامر على تقدير تحققها صدقة عليها وبذلك الحكم لا يلزم وجود الموضوع  
 متقابل فرضا وهو متحقق ولا يذهب عليك انه يلزم ان يكون ثبوت  
 الصفة ازيد من ثبوت الموصوف فان الامتناع متحقق في

تفسير الامر بخلاف الافراد فتدبر ما صدره ان الحكم على الافراد الفرضية يتصور على  
 نحو ان الاول الحكم عليها بثبوت المحمول على تقدير تحققها وصدق العنوان عليها  
 هو المعبر عنه بجهل من المتأخرين في القضية الحقيقية الثانية ثبوت المحمول بها في نفس الامر  
 بالفعل على ما يفهم من كلام بعضهم فان ريد الاول فلا يخفى انه خلاف المساق الى الذين  
 هذه القضية بالان معنى قولنا شرى بالباري ممتنع ان هذه الهمية متصفة بوصف لا متناع بها  
 في نفس الامر لانه على تقدير كونه كذلك كيف وعلى هذا يلزم ان يحرم بصفه هذه الهمية وان  
 اقتضاها على تقدير وجودها بالامتناع بناء على استلزام المحل محالا لكنه امر تجريبي لا جزمي ان  
 اريد ان لا يخلو من ان يكون ثبوت الصفة متحققا في نفس الامر ووجود الموصوف فرضا  
 فيكون ثبوت الصفة زائرا على شريطة الوجود وهو في حكم عدم اساس المقدر له فاعلم

وهو اننا قد استدلنا على ان  
 الموضوع في بعض المواضع من خصوصية الانصاف  
 وهو اننا قد استدلنا على ان  
 الموضوع في بعض المواضع من خصوصية الانصاف

وهو اننا قد استدلنا على ان  
 الموضوع في بعض المواضع من خصوصية الانصاف  
 وهو اننا قد استدلنا على ان  
 الموضوع في بعض المواضع من خصوصية الانصاف



[illegible][illegible]

والواقعية حاصله ان الاتصاف ليس مستحقا في الخارج حتى يلزم تحقق الصفة فيه بل هو  
محقق في الذهن فيستند تحقق الحاشيتين فيه لكن الاتصاف المعنى على ضربين <sup>الاول</sup> المعنى <sup>الثاني</sup> المعنى  
عنه بالاتصاف في الاعيان يقال للاعيان انه يظن لنفس الاتصاف وجودا بل لا الصفة  
فيها على انها للغير ووجودها على هذا النحو هو الاتصاف بها فظهر فيهما الوجود الصفة عين  
الاتصاف وانزاعا ليعبر عنه بالاتصاف بحسب الاعيان يقال للاعيان انها  
ما في فيه لان الصفة ليست بوجوده هناك في الخارج حتى يكون لها الاتصاف بل لا  
بحسب معنى الذهن انما بحسب حال الموصوف في الاعيان وقيل المقام ان العلامة الكدو اصل خارج عن الحكم  
الاتصافين فمعنى كون الخارج نظرا للاتصاف على ما شرناه انما يقال ان الموصوف موجودا في الخارج  
الاتصاف على ما شرناه في الخارج <sup>الاول</sup> المعنى <sup>الثاني</sup> المعنى  
يعبر عنه بالحكاية بالصفة وانزاعا عنه وقال تعالى ليس له في فرق بين كون الخارج نظرا  
الاتصاف

من الحاشية  
بنا على ما ذكره في  
الاشارة الى ان  
من الحاشية  
بنا على ما ذكره في  
الاشارة الى ان

[illegible]



[illegible][illegible]

[illegible][illegible]



قوله بل لا بد من ان  
 في ان قيل بل لا بد من ان  
 في ان قيل بل لا بد من ان  
 في ان قيل بل لا بد من ان

ويجوز ان يكون فيها على الموجود في الذهن بل لا بد ان يكون فيها على الموجود في نفس الامر  
 البرهان المذكور على وجود المفهومات وهو ان كل مفهوم يمكن ان يحكم عليه بالحكم ايجابية صادقة  
 اقلها انها متغايرة لما عداه وصدق الاحكام الايجابية لا يتصور بدون وجود الموضوع انما يكون  
 وجودها في نفس الامر ما ان في الخارج او اشاعرة العالية او الساقطة فهو حيث آخر اعلم ان كلام  
 الدرواني في كتبه مضطرب بفهم من المحمدي العبدية شيوخ التجربة انه لما دل البسرة بان على  
 وجود المفهومات في نفس الامر يمكن صدق القضية السالبة المحمول في مادة يصيدق فيها السالبة  
 البسيطة بان كل نفس مفهوم الموضوع موضوعا يحمل سلب لنسبة الايجابية محمولا على سريان  
 القضية الطبيعية وانه لا يلزم السالبة البسيطة المحصورة مع السالبة المحمول الطبيعية وان لم يكن  
 موضوعها موجودة في نفس الامر وفهم من المحمدي القدرية لهذا الشرح ان السالبة المحمول على  
 ما اعتبره المتأخرون قضية حقيقية فلا يلزم السالبة البسيطة انما رجعية لان افراد الموضوع وان لم  
 يمكن بوجوده متحققا لكنها موجودة تقديرية فيصدق كلما ليس بشئ ليس يمكن وشركا لبارك  
 ليس بوجوده بوجه حقيقة وهذا الصحيح في احداهم من ان يقتضي المتساويين مساويان والوجه  
 الكلية كمنسبها بكمس النقيض على طريقة القدر الى غير ذلك وهذا يشعر كلام المص  
 اليف حيث علم الوجود في نفس الامر وقال متحكما او تقدير او انت خبير بان مراده في هذا  
 المقام لو كان ما يفهم من العبدية ففهم ان مجرد وجود الموضوع لا يكفي في صدق القضية  
 اي في المتن قوله انها قضية ذهنية وبمعنى المفهوم <sup>التي</sup>  
 بل لا بد من ثبوت المحمول اليف وثبوت سلبها <sup>بمعنى</sup> السلب عن الافراد الطبيعية في معرض تخالفا  
 الذي لا يصدق كل من سخر كيات لباري ليس بوجوده وليس بكل وكل مجهول مطلق لا يمكن الحكم عليه

قوله بل لا بد من ان  
 في ان قيل بل لا بد من ان  
 في ان قيل بل لا بد من ان  
 في ان قيل بل لا بد من ان

٥٩

وهو ان يحمل نفس المحمول  
 المتخالفين وهو ان يحمل نفس المحمول  
 موضوعا ونفس الموضوع محمولا على  
 الاختلاف في كيفية محمول لا يكون  
 رحمه الله تعالى في ١٢ مولوي  
 من ان الموجبة سالبة المحمول  
 موضوعها من الامور المستحيلة فغيره  
 طبيعة صادقة لفتن الطبيعة في الذهن  
 وتمازج سالبة المحصورة ١٢ مولوي  
 في ان قيل بل لا بد من ان  
 في ان قيل بل لا بد من ان  
 في ان قيل بل لا بد من ان

١٢ مولوي  
 الكاهن

[illegible]

[illegible][illegible]



[illegible]

سنبها بقولنا الا لا حلال الا فحصلت التحصيل الطرف فيهما ولما كان لتوهم ان توهم  
الموضوع والمحل ١١ اي ان يكون السلب جزوا طرف ١٢  
ان قولنا زيد اعلمى فضيحة بعدد ولا عندهم مع ان حرف السلب ليس جزوا من طرف اخر فانه

وزيد اعني معدوله معقوله ومحصوله مملوطة والتقسيم المذكور تقسيم  
المملوطة فيعلم من تقسيم المعقوله بانها النكاح معنى السلب جزاء معدوله والا فالحصوله في زيد

والاخرى عالمه اذ هي باللاشي شخص اناني مثلاً على كسره اعمى كز قيل وقد يختص اسم

والاجامى عالم اذسمى باللاجى حصص الساتى متلاشى من سيرة اجمى كدر ايس وكونه ياتى  
 اى سعد وادنى فله وحمده متقنة ١٢  
 الموجبة من المحصلة والسالبة منها بالبيسطة ولما كان من النية  
 انوع مشتدا ووجو حرف السلب فيها وكنت فيها

السبب والموجبة المعدولة المحمول نوع اشتباه في حرف السبب ويجوز ان يكون السبب

بقوله ربي اعلم من الموحية المعدولة المحمولى فان السلب البسيط ليس عن غير ثابت بل  
 السلب البسيط ١٢  
 هو غير ثابت بخلاف الايجاب العدولى فان طبيعته الايجاب يقتضى وجود الموضوع وان كان

عن حروف السلسل<sup>الطريق</sup> لفظا ونقدا<sup>الطريق</sup> ان تقولنا زيد ليس هو الكاتب سألته بسيطة فزيت

عن حروف سبعة أو ثمانية في القبا ١٢ في القبا ١٢  
ليس كاتب معد ولا مؤثر الى الفرق فيها وبين السالفة المحمول لعمد وفي المونج  
السالفة السبعة عشر الموجبة بعدد ١٢  
السالفة المحمل رايطا في السلسل متوسط بينهما فان نهيا السلسل لا يجار

السالبة المحول رابط السلب متوسط بينهما فان قيل في السالبة المحول

[illegible]

الاستجاب العدولي كقولنا لا تأثم فاد  
قائما ۱۳۱۳

تو که عدم تنبیه را با بصیرت آفرینی

التمیذیہ کا یہ عقیدہ ہے کہ اگر انسان کو اللہ تعالیٰ نے  
خوبصورتی سے پیدا کیا ہے تو اسے اس خوبصورتی کو  
محفوظ رکھنا چاہیے۔

وہ جس نے اس کی طرف سے کوئی کام نہیں کیا

۶۲

الحج لغيره  
وخصلة مستوفية من أمواله  
مكة وولد وبنا خضيا إلى أبيه  
الحسن العظمى  
وولد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الطاهرين من كل عيب

السلامة  
اننا نأخذ في الاعتبار  
سبل السلامة  
السلامة التي  
السلامة التي

فجی سب الیہ  
الربط الی یلیب الربط الی الربط  
نہست علیہما فجی متوجہ معدود الیہ  
از زمانہ ان یربط ما بعدہ

فقیرست  
بہنہ اربابا السلب از تبار  
سلسلہ نقو ناریہ یس مہر تلم

[illegible]

منه على الحجاج من غلة السرايا

قوله وعلى ما بحث

على الاصطلاح اهـ على اصطلاح النظم

من ان المراكبية كانت ايجابية

لا كيفية سواء كانت ايجابية

ايضا اعم من ان يكون مطلقا

تراب على اطلاق مطلق

سلبه في نظريه اولانا فان لم يكن

من ان سلبه ايجابية معني

والقول ما كان من ان سلبه ايجابية

عائنه على الاطلاق والغير

السلب قطعا ان سلبه ايجابية

ليكونه اذ ليس مفهوم من

ان سلبه ايجابية معني

في الاشارة الى سلبه ايجابية

الضرورة ان سلبه ايجابية

وشرها والاعتناء باعتبار

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

وقطع ربطه ليس لحيال

هو لشيء يثبت وعينه في

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

وقطع ربطه ليس لحيال

هو لشيء يثبت وعينه في

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

وقطع ربطه ليس لحيال

هو لشيء يثبت وعينه في

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

وقطع ربطه ليس لحيال

هو لشيء يثبت وعينه في

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

وقطع ربطه ليس لحيال

هو لشيء يثبت وعينه في

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

وقطع ربطه ليس لحيال

هو لشيء يثبت وعينه في

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

وقطع ربطه ليس لحيال

هو لشيء يثبت وعينه في

السلبية مثلا سلبه ايجابية

بالمرة ان سلبه ايجابية

مطابق آنچه در عدم مطابقه با قواعد و اصول مذکور است  
و اما علی بن حرب مطابقه با قواعد و اصول مذکور است  
و اما علی بن حرب مطابقه با قواعد و اصول مذکور است

وقد لا ان يقال له  
 بالموافقة التي هي ان المراد بالموافقة هو  
 عدم الاتفاق بين المكنين لغير ما يقال به  
 فكيف بما لا يجاب به انتاع ليس بالموافقة  
 الامانة كوجوب الامانة الى ان لا يكون  
 فانه لو كانت الامانة كوجوب الامانة الى ان لا يكون  
 مفهومها قبل الامانة ووجوبها اليها  
 السلب فان عطف الوجوب فيها وان كان  
 لكن بعد ان عطف الامانة على الوجوب  
 الامانة يقال المراد بالموافقة عدم  
 لك لا الاتحاد وعدمه فظاهر ان الوجوب بما هو حال السلب قباين نفسه بما هو حال للايجاب

وانما امتحان في نفس معنى الوجوب والاتفاق بما هو حال السلب ليس قباين للوجوب بما هو  
 حال الايجاب وانما امتحان الفين في المفهوم وليعلم ان قسمه المفهوم بحسب العناصر الثلاثة الى  
 والمكن والمنتع جارية في كل مفهوم بالقياس الى اى محمول كان كل مفهوم اما وجوبية  
 او ممكنية او منتعية لكن حيث ما يطلق الوجوب والمكن والمنتع في حكمه ما فوق الطبيعة  
 منه انهم الى وجوب الوجود او ممكن الوجود او منتع الوجود فالوجوب الاسكان الاصناع  
 الدائر في هذا الفن هي هيئات العقود والقضايا في صناعة الميزان ولذا قال  
 والتحقيق ان المواد الحكمية هي الجهات المنطقية لكن

المستعمل في الحكمة مقيد بنسبة مفهوم المحمول الذي هو الوجود وليس هذا مغاير في الوجود  
 والمفهوم حاصله انها في الحكمة عناصر ومواد لقضايا مخصوصة محمولةاتها وجود موضوعاتها  
 نفسها وفي المنطق لم يعتبر هذا التقيد بل هي مواد وعناصر للقضايا مطلقا وقيل ان  
 المواقف ولكن ان هذه المغايرة مغايرة بحسب المعنى ولم يتفق ان هذا الاختلاف اجمع  
 اختلاف المحمول لا الى اختلاف نفس معنى الوجوب الاسكان والاتفاق هذا قابل  
 انها غيرها والا كانت لوازم للمهمة واجبة لانها لا

في نفسه على ذلك التقدير والجواب الجيب في التجرير انه فسق  
 في نفسه على ذلك التقدير والجواب الجيب في التجرير انه فسق  
 في نفسه على ذلك التقدير والجواب الجيب في التجرير انه فسق

حتى يزد صدق سبب ان الوجوب في المنطق  
 الايجاب ١٢ عاد له وقد عطف في المنطق  
 انفس مفهوم الوجوب في المنطق  
 مفهوم الوجوب في المنطق  
 اصنافه الى السلب لكن الوجوب في المنطق  
 الامانة الى الايجاب ليس في المنطق  
 من حيث الاضافه الى السلب لا في المنطق  
 المذكور بل في سبب الاضافه الى السلب  
 انفس ودية السبب في مادة مفردة الايجاب  
 كما لا يخفى ١٢ لولا عاد له وقد عطف  
 الشئ الى سبب "واد الثالث ١٢ ت له  
 ما فوق الطبيعة اى الالهى ١٢ ت له





[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

وبقوله كون كسره ويا متعال عن الذي يحسن  
 لعدم الوجود منقوضا عن الزمان ومن  
 يعلم على قول لان العرف العام ليس  
 هو تفصيل المقام على ما قال الغافل  
 ان العرف العام فيهم هذا الشيء ليس  
 السوالب الغير المتعبد بامام  
 يكون بين وصفي بوضوحه ومعلومه  
 فلا شيء من العالم بقصد هذا العرف  
 نسبة هذا الشيء الى العرف ولا يجب  
 هذا اليهم في جميع السوالب فان قيل  
 العرف التقيد بالوصف في

٤٠  
 قولنا ليس كل في الدلالة  
 لا في ليس الانسان مجازا مثال ذلك جاز  
 وكذا قابل لا اختصاص بالاسباب  
 في الاسباب فانهم في الاسباب الاملاق  
 العام على انهم متيقظون بكس آية  
 مولانا على الحج فلهذا في قوله  
 لان القضية اذا اطلقت مجردة عن اجابات  
 فغيرها فليس في الالفاظ بل في الالفاظ  
 القضية المطلقة تنبئت بها  
 فلهذا في قوله لا في الالفاظ بل في الالفاظ  
 الالفاظ في الالفاظ فلهذا في الالفاظ  
 الالفاظ في الالفاظ فلهذا في الالفاظ

الحاج محمد علي

لا يصدق الظرفية المطلقة الاصطلاحية  
الساكنة بالحقائق التي هي اجتماع المستقرتين  
عامة والذين يحق لهم قرار وإدارة  
الذين ينفذون الحجة كما ذكره

[illegible]

[illegible]

نعم قوله وشيخنا كانه شبه الشيخ الكسري في دوائر البوي اعلم ان چون كه يك رنج و جزان در بافتن مصدر ريفال شمس شيد  
 اي معمول باشيد و ركن ميل كردن چيزي در ساكن شدن قوله تعالى ولا تركنوا الى الذين غلبوا وركن الشئى باسم  
 كرانه قوی هر چيزي قوله تعالى اذا واتي الى ركن شد و ركن چنين است كه اركان عاينه من اني الصريح هم تفصيل  
 المعامنه اعلم خیر الا حصين في الافق المبين اركان ما هو المشهور من ان ثبوت الذاتيات لماسي ذاتيات له  
 لايجب ايج الى اجل جاعل اصلا باينه ذكر المعارضة على ذلك المشهور را ولا ثم وضاها ثانيا فبين الاول بقوله العلك  
 نقول ليس من المتحقق آه و تقريره ان سلب الشئ عن نفسه انما يمنع مطلقا اي في جميع مراتب الذات اذا كان  
 وجود الشئ مبین بامية كوجود الواجب تعالى فلا يتصور عدمه اصله فمتنع فيه ذلك السلب مطلقا و اما الملييات الممكنة فلما  
 كانت وجوداتها غير مایهات فامتنع فيها سلب الشئ عن نفسه الا اذا وضعت موجوده و اما اذا وضعت معدوم فممتنع  
 اذ يصبح سلب المفهومات كلها عن المعدوم حتى يصح سلب نفسه و ذاتياته عنه ايضا فلا يثبت جميع المفهومات حتى الذات  
 و الذاتيات عن مجرد الموضوع و وجود الممكنات لا يكون الا باجل ثبوت الذاتيات لذات ايضا لا بد له من اجل ففما  
 عدم تحمل اجل بين الشئ و ذاتياته كما هو المشهور في خلاصة ما في بعض المحوشي فخص على الثاني بقوله فیراج بان غلط الذات  
 سلب الصراح نرج دور كردن زعم عن موضعه ای سخاه و زعمه عن اي باعد و منه مخرج ای تنمی و توضیحه انزال ملك المعارضة  
 المذكورة بان غلط الذات و الذاتيات لا يكون مقتضى اي بعدة خارجة عن الذات معتنية و طلبا متضا من نفس الذات بان يكون  
 الذات بنفسها معدومة معتنية لغير كيف و لا يتصور كون الذاتيات ممكنة الا تفكك عن كمال الذات فلو كان غلط بعد من الامر من متحقق  
 الا سلب مطلقا و اما محي للمایهية من العوارض فلا يخجل و اما ان يكون من مقارعة اخرى سوى الذات كحقوق المياض و الجسم بافضا  
 من بقا نفس الذات كثبوت الفردية للثبوت فنقولنا الانسان انسان او جبر ان اي ثبوت الانسان بنفسه و ثبوت الحيوان لذاته  
 بالذات الا الى ان لا تفرق الموضوع فقط و اما توقف صدق ذلك القول على مجعولة نفس المایهية و مصدرها على اجمال فانها باطل  
 بوجهين احدهم اقر للمایهية الاكمانية بنفسها و مطلق كون الوجود اجماليا على قلت و كثرتها في استثناءه عن اجل قلت الاتباع  
 بالعرض لا ياتي الا بامية بالذات و ثبوت المطلوب من نفی الاستیلاج الى اجل باذات كما يخفى بقية ۱۰ . رى تراعى

بجانب  
 و در بعض  
 و در بعض  
 و در بعض  
 و در بعض





[illegible]

تفصیلی مباحث

من الذات بالنظر  
الإنساني فلان الذات  
فقدت

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

الحاج محمد بن عبد الله

مطابق لایحه

سینما سواہری

[illegible]

[illegible]







[illegible][illegible]

[illegible][illegible]





[illegible]

[illegible][illegible]





اى من اهل كونه من اهل كونه ومن ثم قالوا الوجوب  
 لا امتناع **عليه** على ان لا يمتنع **عليه** الامكان **عليه** ضعفها فان جوهره ان لا  
 وجوب على فائدة الازالة مسلم لكن في الازالة امتناع محض كلام غامض لا يمتنع من الامكان وقوعه بانه  
 الامكان من الامكان **عليه** فائدة الازالة امتناع محض كلام غامض لا يمتنع من الامكان وقوعه بانه  
 الامكان من الامكان **عليه** فائدة الازالة امتناع محض كلام غامض لا يمتنع من الامكان وقوعه بانه

[illegible]

۸۶  
 جواز ثبت الوارثی انفس الارواح  
 در موی تابعی الخرج بخلاف قوا الامور  
 است از آراء اعلم انه قوا خارج من القسم في الخلا  
 من مطلقه عدته والافزوده مذهباً كونه قوا  
 الامور فان الاجاب اذ لو كان في الامور  
 اسلب بالفعل والافزاده فان الامور  
 الاجاب بالفعل والافزاده فان الامور  
 اسلب بالفعل من الطوط بالمقابل فافزوده  
 اسلب الفزوده من الطوط الخافق بلده  
 الموقوف بنفسه ان الامور الخافق بلده  
 عليه المتباين من في الامور الخافق بلده  
 سوره وذلک ان علی الخلقه العده وذلک ان  
 بالحقاقه من انه غیر متمم لان في الامور  
 فعلية انما يباين ذلك الخافق بلده  
 اسلب بالفعل

[illegible]

*(Handwritten notes in Urdu script)*

[illegible]

[illegible]

الموجبة بمعنى سلب ضرورتها السلب في جميع أوقات الذات لكن في عموم الساليتين من السلبات كما  
لا يمكن أن يكون ضرورة السلب في وقت معين ووقت من أوقات عدمه ويكونان الإيجاب ضروريا في  
أى المكنة أبداً

جميع اوقات الذات فلا تصدق الحكمة السالفة الا ان يكون المراد بالوقت المعين في الوقتية غير ان المعين في الهندسة ما يكون اوقات جود الذات او يكون المراد بالحكمة المحكوم عليها بالعموم ما يقتضي الضرورة

والاخرية اذ لا يسكن العالم كله في البر والممكنة الخاصة اعظم المركبات  
والكلال كالملازم والغير والعنبر والمطلقة العامة اعظم الفعليات فیه ايضا مثل ما مر

بما له وبها عليه وقد يشك في كون المطلقة اعم من المشرطه بجواز ان يكون الانصاف بالمولد  
العضو في مستند ما ثبت المحمول والا يكون الانصاف واقعا لا ثبت المحمول كقولنا كل كتاب

وَأَمَّا حَرْكُ الْأَصَابِعِ وَأَمَّا فَاكُ الْكُتَابَةِ وَأَمَّا اسْتِزْمَةُ تَحْرِيكِ الْأَصَابِعِ كَلْكَ وَبَسِيتُ بَوَاقِ نَفِصِدِ  
أَضْبَرْتُ بِغَيْرِ الْوَصْفِ وَالْأَصِيدُ الْمَطْلُوعَةُ الْعَامَةُ وَيَرْفَعُ بَانَ لَيْسَ مَعْنَى الْمَشْرِعِ وَطَرِجُوا

الوصف للموضوع بل الحكم بالثبوت المحمول للموضوع ضرورة لا ينفك عن الوصف بثبوته متحققا كما  
في الخارجية او مقدرها كما في الحقيقية وكذا في المطلقة بحكم الثبوت في نفس الامر متحققا او مقدره ارفاقا  
بشروطه

سنقدم المصلحة الخارجية والتحقيقية الحقيقية والضرورية المطلقة لخاص

بغير صورة ولا يصدق بشرط الوصف فان الكتابة ليس له دخل في شهود الانسان

والجواب  
الوفيقين والذات  
من غير ما من الخصا  
غان شاذل  
العامة والعموم  
المطلقة العامة  
يعقد جميع ذلك  
بالضرورة فان  
الذات كذا في  
بافضل وبافضل

من اولی نزل علی محمد  
و من اولی نزل علی محمد

بيان الملققات على كبرك يا محسن  
 هذا ما راجع الى الحاج طه رحمه الله  
 اى الامور من مباحب الاقرض المود  
 جليكون المكنة اعم القضايا وقضيه ان  
 يقال فصدق الوقتية وان شئتوا الى  
 المذكور من ان تكون مود المود  
 وقت معين ووقت ما من وقايت  
 وكمكان الاجاب موديا في جميع اوقات  
 اوقات والصدق المكنة الخامسة  
 سواها من اجاب على الحاج طه رحمه  
 الله الملققات على كبرك يا محسن  
 القضايا القضايا القضايا القضايا  
 الا ان كان من اجاب على الحاج طه رحمه

قانون اساسی الامکان کلیہ اضداد  
مولوی تراز علی

عرفت آه بان يقال في الموحبات مسل

فيقال ان الاجاب اذ كان  
جميع اوقات

المطلقة العامة مع ما يصدق الالة  
المطلقة والمختصة

الطائفة العاشرة اعظم ما قيلت في بيان بنة  
عن بنت ربيعة الزنا

تفصیل مطافہ ۱۲ علیکم السلام



[illegible]

9.

۹۰  
لم یقتضوا البیاد و غیره  
و فایم که گفتند من چه غنیایم  
باید از غنیانی که بکلیت تمام ثروت خود را در علم  
ترا بعلی مطلق خرج کرده اند و در طلب حقیقت  
ان الاثر و بدیهه الاتفاقیه بسیاران را مطلقه  
منها و کذا برین المنفصله تحقیق و بغنی  
و اخلا و برین الاتفاقیه و العنادیه بسیار  
کلیه را مطلقه اعم منها و اصولی ترا برین  
لایق و از سبب علی ترتیب اکتسابی از برای  
فی الشریعیه تحقیق نسبت علی قدری از برای  
مستعمله از بدیهه و وجود الزوم منها و اتفاقا  
فانفاقیه تحقیق الاتفاق او اطلاقا مطلقه  
۱۲ اصولی ترا برین مطلقه علی  
الکذب لانی

قوله سواها آية  
والفعل كان العادة المستوفى بها  
تبعه انما هو من تعديها كما يكون في  
قوله انما هو من تعديها كما يكون في  
قوله انما هو من تعديها كما يكون في

الجميع وجانب المصنف في منع القول بعدم الاطلاق في الاطلاق القسافي وانما في ان الحكم  
بشيء محقق في منع الجمع في القسافي في الكذب في منع الجمع في الحكم في جانب الكذب في العبد  
بالتقاضي وعدم حصول الحكم في شيئا وبهذا المعنى يكون ان اعم من حقيقة منها ما ليس

للاولى به حقائق الموجدات اما سواها فمقتضى ايجابها فالتسائلة  
اللزومية ما يحكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب كما ان تسائلة  
المكينة يحكم فيها بسلب الكل لا بسلب السلب فتكونا ليس البتة اذا كانت الشمس طائفة فليس موجود

سائبة لزومية حيث حكم فيها بغير اللزوم من قولنا الليل موجودة وقولنا الشمس طائفة وقولنا اذ كان  
طائفة فليس الليل موجودة لزومية موجبة حيث حكم فيها بلزوم رفع وجود الليل للطلوع الشمس وعلى  
هذا فليس لئلا فان التسائلة انفسه يحكم فيها بسبب الانفصال لا انفصال السلب بغير  
الحكم فيها لكان على تقدير معين مخصوصة والا فان بين كمية

الحكمه بانه على جميع نقادير المقدار وبعضها فمخصوصة بكمية وجوئية  
ولا فصله اشبه طية تكون محصورة ومهمة وشخصية كما يكون المكينة كالتقاضي فيها بغير  
في المكينة فالحكم على تقدير معين كقولك ان جمعتي اليوم راكبا فلهذا شخصية ومخصوصة  
سواء كان بين كميته تقادير كذا او بعضا محصورة بكمية او بغيره بغيره وانما كان اللازم

في اشبه طية ان يحكم على التقدير ولا يتصور الا باجمال الكمية او بينها لا يتصور في اشبه  
ولا المبهمة التقادير بخلاف المكينة فان الحكم فيها قد يكون على الطبيعة لاسن حيث لا يطلب  
على الاشارة وتصوير ان فيها وكذا قال المصنف والطبيعة ههنا غير معقولة  
اي الطبيعة او المكينة التقادير

بما ان المكينة في اشبه طية فمقتضى ايجابها فالتسائلة  
بالتقاضي وعدم حصول الحكم في شيئا وبهذا المعنى يكون ان اعم من حقيقة منها ما ليس  
للاولى به حقائق الموجدات اما سواها فمقتضى ايجابها فالتسائلة

قوله سواها آية  
والفعل كان العادة المستوفى بها  
تبعه انما هو من تعديها كما يكون في  
قوله انما هو من تعديها كما يكون في  
قوله انما هو من تعديها كما يكون في

الجميع وجانب المصنف في منع القول بعدم الاطلاق في الاطلاق القسافي وانما في ان الحكم  
بشيء محقق في منع الجمع في القسافي في الكذب في منع الجمع في الحكم في جانب الكذب في العبد  
بالتقاضي وعدم حصول الحكم في شيئا وبهذا المعنى يكون ان اعم من حقيقة منها ما ليس  
للاولى به حقائق الموجدات اما سواها فمقتضى ايجابها فالتسائلة  
اللزومية ما يحكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب كما ان تسائلة  
المكينة يحكم فيها بسلب الكل لا بسلب السلب فتكونا ليس البتة اذا كانت الشمس طائفة فليس موجود

[illegible]

[illegible]

93

طعن ان اهل البيت عليه السلام قد اصابهم  
 الغفلة على نسبة الفخر المستقلة لا على كونها  
 محكوما عليها بالحكم الشرعي بل بانها من فروع  
 بالحكم المحلي واداءه اشبه ما فخره في ذلك  
 فلو انهم كانوا قضايا بالفضل او اعجازا لكانت  
 مبيهاة مملوكة من اهل البيت واداءه لكانت  
 اسجاء مملوكة من اهل البيت واداءه لكانت  
 على سببه مسمى الى معنى البتة ثم ان المعنى  
 المنسوب والمحمود بالاداء لكانت من المعنى  
 مستقلا على السببه اولى على ان المعنى  
 من المعنى لكانت من المعنى لكانت من المعنى  
 من المعنى لكانت من المعنى لكانت من المعنى

[illegible][illegible]

لا يخفى الا ان هذا هو الوجود الشرعي المانع وما هو من مقتضاه الا افادة التاكيد لاحتلال  
 لا ان يكون في الوجود ان يكون مقتضاه ثمانية وتوحيها وايضا بدو كذب الاطراف مانع عن الحكم على الاطراف  
 لا الحكم على استبصار الاخي ومن ثوب كان مناط صدق الشرطية وكذبها  
 هو الحكم بالانضال والاقطصال كالايجاب والسلب  
 لا يخفى ان نفاذ الحكم بالانضال والاقطصال للصدق والكذب الايجاب لاجب في الشرطية بل على الحكم  
 في الاطراف بل على ان المقصود بالذات في الشرطية هو الحكم بالانضال والاقطصال الذي هو من لوازم الشرطية  
 فوجابنا القضية المحكية سواء كان في الاطراف حكم او لا وروية نعم تكون شبيهة  
 بجمليتين او متصلتين او منفصلتين او مختلفتين والامرنة من و  
 تلازم الشرطية وتعاذها مع قلة جملتها اي فيها مبسوط  
 في المطول <sup>اذا اعرض المصنف عن ذكرها فنعرض ايضاً بقية البحث الشرطية</sup>  
 فيها مباحث الأول قد استهزأ بين القوم ان متلازمين <sup>اي بدو مقتضى</sup>  
 يجب ان يكون احدهما على الاخر او كلاهما معلول على واحد <sup>المراد</sup>  
 بالعلة العلة الموجبة وهي التي ينتج عنها المعلول عنها والاكانت كل علة متساوية لمعلولها  
 والاكانت الموجودة بالاسم متساوية بعضها لبعض الاستناد اي الواجب تعالى  
 عليها ليس هم ازاد او يكون احدهما علة للاخر <sup>اي بما هو</sup> اسم من ان يكون علة بالذات او بالواسطة  
 كيف فان في سلسلة السبل بين العلة الاولى والمعلول بالآخر تلازم بقياسات من اشكل  
 الاول وكذا المراد من قوله معلول علة وحده الاستناد الى الثالث اسم من

فان قلت في الشرطية ان مقتضاه ثمانية وتوحيها وايضا بدو كذب الاطراف مانع عن الحكم على الاطراف  
 لا الحكم على استبصار الاخي ومن ثوب كان مناط صدق الشرطية وكذبها  
 هو الحكم بالانضال والاقطصال كالايجاب والسلب  
 لا يخفى ان نفاذ الحكم بالانضال والاقطصال للصدق والكذب الايجاب لاجب في الشرطية بل على الحكم  
 في الاطراف بل على ان المقصود بالذات في الشرطية هو الحكم بالانضال والاقطصال الذي هو من لوازم الشرطية  
 فوجابنا القضية المحكية سواء كان في الاطراف حكم او لا وروية نعم تكون شبيهة  
 بجمليتين او متصلتين او منفصلتين او مختلفتين والامرنة من و  
 تلازم الشرطية وتعاذها مع قلة جملتها اي فيها مبسوط  
 في المطول <sup>اذا اعرض المصنف عن ذكرها فنعرض ايضاً بقية البحث الشرطية</sup>  
 فيها مباحث الأول قد استهزأ بين القوم ان متلازمين <sup>اي بدو مقتضى</sup>  
 يجب ان يكون احدهما على الاخر او كلاهما معلول على واحد <sup>المراد</sup>  
 بالعلة العلة الموجبة وهي التي ينتج عنها المعلول عنها والاكانت كل علة متساوية لمعلولها  
 والاكانت الموجودة بالاسم متساوية بعضها لبعض الاستناد اي الواجب تعالى  
 عليها ليس هم ازاد او يكون احدهما علة للاخر <sup>اي بما هو</sup> اسم من ان يكون علة بالذات او بالواسطة  
 كيف فان في سلسلة السبل بين العلة الاولى والمعلول بالآخر تلازم بقياسات من اشكل  
 الاول وكذا المراد من قوله معلول علة وحده الاستناد الى الثالث اسم من



ان يكون بالذات او بالواسطة كالمشترطين  
 ان يكون بالذات او بالواسطة كالمشترطين  
 ان يكون بالذات او بالواسطة كالمشترطين

من افترج وخرج من الفم  
 من افترج وخرج من الفم  
 من افترج وخرج من الفم

التوفيق على ذلك مما لا يخفى عليه  
 التوفيق على ذلك مما لا يخفى عليه  
 التوفيق على ذلك مما لا يخفى عليه

٩٦  
 قد ورد في كتابنا في التوفيق  
 قد ورد في كتابنا في التوفيق  
 قد ورد في كتابنا في التوفيق

حيث تقتضي تلك العلة الموجبة  
 حيث تقتضي تلك العلة الموجبة  
 حيث تقتضي تلك العلة الموجبة

لا يتصور حصول العلم المستقيم على سبيل التباديل اقل من ان يتبادر وجه العلم  
 بان يكون حصول المعلول على سبيل التباديل اقل من ان يتبادر وجه العلم  
 لا يتصور حصول العلم المستقيم على سبيل التباديل اقل من ان يتبادر وجه العلم  
 بان يكون حصول المعلول على سبيل التباديل اقل من ان يتبادر وجه العلم

كما صرح به الحق المد والى في حاشية القدرية على شرح التجريد ليس هذا الموضوع موضع تحقيق  
 انا ثانيا فان ايجاب العلة الثالثة كانت فلا حاجة الى ما شرط من ايجابها بعد الاشارة  
 مبسما اقباس من الشكل الاول فان كلما وجد بعد المعلولين وجد بعده وكل واحد  
 علة وجد المعلول الاخر يتبع كلما وجد بعد المعلولين وجد الاخر وجب بلان العلة

اذا وجد معها المعلولان فلا يصدر ان من جهة واحدة بل من جهتين فلا يستلزم احد  
 المعلولين العلة الاخرى من جهة التي صدر عنها وبقي بهذه الجهة لا يستلزم المعدل الاخر  
 بل لا يستلزم الاخرى من جهة صدر بها المعلول الاخر فلا ينكر احد الاوسط وفي ضعف  
 ظم فان العلة الموجبة هي التي تقتضى تحقق المعلول عنها فلا بد ان تكون مستجمعة ومتلازمة  
 بجميع شأها المتأخر فلا استناد الى العلة كذا ينبغي ان يكون كما هي في  
 استلزامها المتخلف منها وهو استلزام كما لا يخفى واما ثانيا فلان لا شك ان المتضمنين  
 كالأبوة وليس متلازمان بل لا يشبهه ولا يدخل فيه لا يحتاج بعدد الى مصدر من  
 الاخر ضرورة ان توفيق الابوة على ذات الابن وكذا توفيق ابنة على ذات

الابن واما يورث التلازم بين الوصف وذات الآخر لو كان التوقف توقف المعلول  
 على العلة الايجابية ولا يورث التلازم من جانب احد بما يفظ ولا يدخل فيه فلازم  
 قوله تعالى في قوله لا يورث التلازم من جانب احد بما يفظ ولا يدخل فيه فلازم

اول ثم تحصل هذا الوجه من عدم الحاجة  
 اعادة للمصدر اذ في غير الوجود الاول  
 ان يكون للشيء ما لا يوجد تنفسي او جهتي  
 خارج وجوده ان يتحقق في وقت واحد  
 هو بطور انما الصورة الثالثة وقع في ذلك  
 فالقول بقرينة ذلك لكن المتضمنين من غير ذلك  
 علان التحقيق ايضا لا لا لوجوده ان يكون  
 ويحدث تنفسي علان مستفاد على سبيل  
 التباديل يمكن كونه مستفاد على سبيل  
 من توافيق المعلول في التوقف في التوقف

١٤



[illegible]

[illegible][illegible]

وجوبه في ذاته لا يوجب وجوده في غيره  
 بل لا يوجب وجوده في غيره الا بوجوبه في ذاته  
 بل لا يوجب وجوده في غيره الا بوجوبه في ذاته  
 بل لا يوجب وجوده في غيره الا بوجوبه في ذاته

من غير قيام وجوده واقتضاء منه يصدق الوجود الممكن لما لم يكن له ذات مستقرة الا بالاجتماع  
 وهذا مستلزم لان مقتضى ما يحكم بالوجود فكانت الشخصية التي هي مصداق حمل الوجود وبها كان  
 الى كون الذات صادرة عن اجزاء فالقول بعلوئته مفهوم الوجود وبها في هذا التحقيق فغاية

عن هذا الاستدلال ان يقال ان التلازم ليس الا من مفهوم الوجود و عدم الوجود عدم متبعا  
 تحقيقها بمشاورتها ضرورة ان صدق اقبا وحسلا لا يتصور التلازم فيه اذ هو فرع على حقيقة  
 ولا في تحقق هذين المفهومين بنفسهما في الدين بعد الانتزاع واليقض هذا الوجود وبها معلول

فان المفهومات كلها تتحققا الدين بعد انتزاع المستخرج معلول التبعة وكلها كالتمسك  
 مشاورة انتزاعها وصدق اقبا وحسلا لا يلزم فيها علاقة العلية بل يكفي فيه اتحاد المصدرا  
 وما قالوا ان التلازم لا بد له من علاقة العلية لعل مرادهم وان لم يصح جوابه فيما كان  
 متعدد وفيه انه لا يخلو من نوع من الحكم فان المفهومات الانتزاعية اما ان يكون تحقيقها

عن تحقق مشاورة الانتزاع لعينها وعناصرة معلولا له وعلى الثاني فالانتزاع اعيان المتكافئة  
 للذات مشاورة انتزاعها واحد معلولان ثلث من المشاورة وعلى الاول فليخرج اما ان يكون  
 ضروريا كما في عدم الوجود واجب وجوده اولاد على الثاني فيما يقع معلولان ثلث من مشاورة

المشاورة وعلى الاول فيها ضروريان بضرورة مشاورة ولا شك ان التلازم بينهما من احكام  
 النفس الامرية لهما بنفسهما فان للانتزاع اعيان احكاما في نفس الامر سوى احكام مشاورة انتزاع  
 فتقويز التلازم بين المفهومين لانفسهما مع كونها ضروريين ولو بضرورة مشاورة هاهنا سبب لم يرد

علاقة العلية بينهما في صورة تعدد المصدرا لعل هذا ينفع الناظر وان لم يتحسم الناظر  
 عدم الوجود في ذاته لا يوجب وجوده في غيره  
 بل لا يوجب وجوده في غيره الا بوجوبه في ذاته  
 بل لا يوجب وجوده في غيره الا بوجوبه في ذاته

من غير قيام وجوده واقتضاء منه يصدق الوجود الممكن لما لم يكن له ذات مستقرة الا بالاجتماع  
 وهذا مستلزم لان مقتضى ما يحكم بالوجود فكانت الشخصية التي هي مصداق حمل الوجود وبها كان  
 الى كون الذات صادرة عن اجزاء فالقول بعلوئته مفهوم الوجود وبها في هذا التحقيق فغاية

عن هذا الاستدلال ان يقال ان التلازم ليس الا من مفهوم الوجود و عدم الوجود عدم متبعا  
 تحقيقها بمشاورتها ضرورة ان صدق اقبا وحسلا لا يتصور التلازم فيه اذ هو فرع على حقيقة  
 ولا في تحقق هذين المفهومين بنفسهما في الدين بعد الانتزاع واليقض هذا الوجود وبها معلول



[illegible]



[illegible][illegible]

[illegible]

1.5

[illegible]

۱۰- سویدی عمار الدین را عمار  
انما استعجاب استماع الشی آه نه  
من قبیل افتادہ الحسد والی بغیر علیہ  
لانا فیہ کتلہ ام الشی و شناعہ کلنو  
ایہ سویدی عمار

مَنْ قَالَ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَقْلُ بِاسْتِوَاءِ مَحْ اَوْ مُمْكِنًا أَصْلًا نَعَمْ

الحكم بان ما هو مستلزم للفرض في غير ذلك



[illegible]

ما جاز من  
ادانگري خزان الصلح  
ليست منه دلايل  
تلايف لاجل  
من ان الحكم  
ما جاز من  
ادانگري خزان الصلح  
ليست منه دلايل  
تلايف لاجل  
من ان الحكم

للتعالیٰ لیسوا کان امر و احذر و لا یکن تمضیٰ من یسئل و اعلم علی التثانی فلا یستغیر عدم لزوم التکلیف

یہاں سے ان کی دعاؤں کا جواب ملتا ہے

[illegible]

ابو جبریم اور جان بابونگتون اور اتحاد  
الاجتہاد والقطع لاملی سبیل الشریعہ و الشک  
امور مولوی نزاری علیہ رحمۃ اللہ





الاتفاق محال البسته ومنت بعد اطلاعك على هذا الوجه الى ما ذكره في الفصل

منه زاجان في بحث استدزام الدوالسلسل مجيبا عن المنع الذي  
اوردده السيد السند على دليل الاستدزام علمت انه خيبه تام فاحفظ

والمناقش ان يقول مدار الاتصال في الضرورية ليس على تحقق احدهما  
اولا لظرفين بل على تحقق العلاقة وهي اقتضاء احدهما استصحاب الآخر  
معها وفي الاتفاقية على تحقق التالي في الواقع فان تحقق شيء على تقدير ان

الآخر الذي ليس بينهما هذه العلاقة انما يتصور على تقدير تحقق هذا الآخر  
في الواقع لما نطقت سابقا من شرح المطالع من ان في الاتفاقية سبق  
الذين اولاه الى التالي ولعل ان يتحقق في الواقع ثم ينتقل الذين الى المقدم

صدق الاتصال في الاتفاقية ليس الا لصدق التالي في نفس الامر فقط سواء كان  
منافيا للمقدم او لا ولذا القيد بمنع تركيب الاتفاقية الصادقة من كاذبين ولا يلزم  
منافاة التالي مع المقدم في الاتفاقية اجتماع التقيضين كيف ولم يحكم فيها باجتماعهما

نفس الامر فانك قد عرفت ان مال الاتصال في نفس التالي فقط كما ان مال الاتصال  
في الضرورية مبرر وتحقق العلاقة بينهما لا انهما متحققان وما قال ان اجتماع التقيضين محال  
لو بطريق الاتفاق مسلم لو كان الاتفاق اتفاقا صادقين ما لو كان الاتفاق اتفاقا صادقا

كادب كما خانه راجع الى تحقق الصادق في نفس الامر فقط قل ويسمى الاولى اتفاقية

خاصة بخصومها والثانية اتفاقية عامة بغيرها قيل

في نفس الامر لا عكس فاذ لم يكن ان يكون الصدق التالي لصدق  
الصدقين يكون صدق التالي لصدق الصدقين

قوله من حيث  
والصدق السلسل  
ساجد دليل الاستدزام  
استدزام على وجه  
منه زاجان في  
على عدم تامة  
في الفصل  
نات لوجوب  
غالبه  
على تحقق التالي  
على تحقق التالي  
ارثاني على  
لا على تحقق  
حقق التالي  
في مفهوم  
على فذلك  
عليه بان  
تقاربه فرض  
الاتفاق التالي  
في نفس  
نفس مقتضى

الاقناع التالي في نفس الامر واقع في الواقع  
بينهما واما الضرورية فالحكم والحكم فيها  
لا يلزم منه على نفسه بل على تحقق المقدم  
في عالم المنطق برود لا عطف فيه او ليس  
بالا ان يبرود واقع في مناقبة المقدم  
الطرفة قوله فقل ان الصدقين  
الصدقين انما لا يكونان  
بالصدق التالي من الاتفاقية  
مطلقا لان الشرط الذي يكون  
الصدقين يكون صدق التالي لصدق  
في نفس الامر لا عكس فاذ لم يكن ان يكون الصدق التالي لصدق الصدقين



[illegible]

۱۱۴  
اجتمع الطرفان اتفاقاً من غير  
اقتضاء العقد ، مولوى ترابى سكرتير  
وزراء تقرر ان هذا العقد من حيث احواله وادراكه  
الصغرى بمحقق العقد من حيث احواله وادراكه  
من حيث اخرى كيف وفعلت سابقا ان لم  
ذا صدر منها العلولان فالاصدر ان من  
واحد بل من اثنين ولا يصح ان احد العلولين  
العقد الاس من اجتهاد الذى صدر عنها وى بعد ارجح  
لا يصح ان العلول الآخر بل لا يصح ان  
من حيث احدى مفسدات العلول الآخر فغرم  
كما انجى ، مولوى ترابى سكرتير

في نفس الامر علم كفى فيه الاستناد الى العلة الواحدة الموجبة فانه وان كان في بعض لكن الكلام في ان  
 كما ان الكلام في المعدولين فيها وانما اعتبارين لا بد لهما من الانتباه الى حده موجبة بلعبتها قطعا ليس في  
 جانب المبدأ وان لم تكن شعورا بها فالالتحاق المتبادل للزوم بهذا المعنى ليس بتحقيق المتبعية فاما  
 الخامس اختلف في القوم في كية اجزاء الانفصال بعضهم قالوا الانفصال حقيقة  
 لا يمكن الا بين جزئين لانه ان تركب من ثلثة مثلا فاجزاء الثالث اما صادق او  
 كاذب على الاول يجمع مع الصادق في الصدوق وعلى الثاني يجمع مع الكاذب في  
 الكذب فلا يكون معه مع كل من جزئية الباقيين الانفصال حقيقي وفيه ان اللازم نفى تركب  
 الانفصال الحقيقي من اجزاء فوق اثنين بحيث يكون بين كل جزء من الثلاثة  
 اما لو تركب من ثلثة بحيث يكون الانفصال بين مجموع الثلثة مثلا ما ان لا يجمع هذه الثلثة  
 ولا مرتفع معا فلا دليل على بطلانه وما قيل ان الانفصال الحقيقي يتركب من الشيء ونقصه  
 او مساوي النقيض والنقيض لا يكون الا واحدا فبانه لم لا يجوز ان يتركب من الشيء ومن  
 شيئين كل واحد اخص من نقصه بخلاف مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر  
 وحجر او حيوان ومانعة الخلو كقولنا هذا الشيء اما الاشجار او الاحجار او لا حيوان و  
 جملة الانفصال مطلقا يحصل الامن اشياء لا يلائم ولا ناقص مثل  
 كل مفهوم اما واجبا وممكن او ممتنع مما يتوهم تركيب الانفصال فيه  
 من فرق اثنين اما ما يها كالمثال المذكور او غيرهما كما يقرب هذا العدد واما ثلثة او اربعة  
 او خمسة او ستة وعلما جبر اتركب عند التحقيق من حمية ومنفصلة

في نفس الامر علم كفى فيه الاستناد الى العلة الواحدة الموجبة فانه وان كان في بعض لكن الكلام في ان  
 كما ان الكلام في المعدولين فيها وانما اعتبارين لا بد لهما من الانتباه الى حده موجبة بلعبتها قطعا ليس في  
 جانب المبدأ وان لم تكن شعورا بها فالالتحاق المتبادل للزوم بهذا المعنى ليس بتحقيق المتبعية فاما  
 الخامس اختلف في القوم في كية اجزاء الانفصال بعضهم قالوا الانفصال حقيقة  
 لا يمكن الا بين جزئين لانه ان تركب من ثلثة مثلا فاجزاء الثالث اما صادق او  
 كاذب على الاول يجمع مع الصادق في الصدوق وعلى الثاني يجمع مع الكاذب في  
 الكذب فلا يكون معه مع كل من جزئية الباقيين الانفصال حقيقي وفيه ان اللازم نفى تركب  
 الانفصال الحقيقي من اجزاء فوق اثنين بحيث يكون بين كل جزء من الثلاثة  
 اما لو تركب من ثلثة بحيث يكون الانفصال بين مجموع الثلثة مثلا ما ان لا يجمع هذه الثلثة  
 ولا مرتفع معا فلا دليل على بطلانه وما قيل ان الانفصال الحقيقي يتركب من الشيء ونقصه  
 او مساوي النقيض والنقيض لا يكون الا واحدا فبانه لم لا يجوز ان يتركب من الشيء ومن  
 شيئين كل واحد اخص من نقصه بخلاف مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر  
 وحجر او حيوان ومانعة الخلو كقولنا هذا الشيء اما الاشجار او الاحجار او لا حيوان و  
 جملة الانفصال مطلقا يحصل الامن اشياء لا يلائم ولا ناقص مثل  
 كل مفهوم اما واجبا وممكن او ممتنع مما يتوهم تركيب الانفصال فيه  
 من فرق اثنين اما ما يها كالمثال المذكور او غيرهما كما يقرب هذا العدد واما ثلثة او اربعة  
 او خمسة او ستة وعلما جبر اتركب عند التحقيق من حمية ومنفصلة

١١٥

[illegible]

انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن

انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 العلم بان النسبة الانفصالية لا تكون الا بين اثنين فينتوق الدليل على المدي  
 والا فلا يتفق ومبرهنه فمد فوم عما يدق به لو ومها في  
 كذا الاول وهو الفرق بالاجمال والتفصيل وسياتي قائل قال في الحاشية  
 فية اشارة الى ان هذا المصنف اعترض بلزوم المصادرة والاولا قصده  
 على منع كلياته الكبرى بان يقال انها نظرية لا بد لها من دليل فلا يتم بل لا بد من  
 دليل او دعوى بدليتها فتنتهي في الحقيقة لا تركب الا  
 من قضية ونقيضها او مساوية تسمى مساوية النقيض لان احد جزئيهما النقيض  
 الآخر فهو الابد والافلا يكون كل منهما مساويا للنقيض الآخر فان  
 يستلزم نقيض الآخر لا متناع الجمع فنقيض كل يستلزم من الآخر لا متناع  
 فيكون كل جزئيه مساويا للنقيض الآخر وقد تيسر فهم النقص بالثال اشهور ومبرهنه  
 العدد وانما زوج اوفر ومان الفرد بمعنى الملازم مثلا والعدد له اخص من اباية  
 البسيطة وهي قولنا العدد ليس زوج ويدفع بان الانفصال الحقيقية  
 ليس الا في ثبوت الزوج وثبوت الفرد ولعدد الزوج واسباب البسيطة عند  
 وجود الموضوع متلازمة للعدد وتكون كل من ثبوت الزوج والفرد في  
 مساوية السلب الآخر وممانعة الجمع منها اي من قضيت ومما  
 هو اخص من نقيضها فان تحقق كل من احدتين يستلزم نقيض

انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن

انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن

انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن  
 انما هو في الحقيقة لا ينفصل عن

[illegible]

۱۲ اسلوبی خودی بر سر عدم استقامتی علی فساد  
آه الان غایب یابندیم حال اولیاد کان ممکنه خدایک ازین تم  
کون انقدم

پروپی اے ایس ایس



[illegible]

بعد من الاول و ليس في دفع المضمون في نفسه  
 اذا اقرضت في نفسه لم يتصور له القبض الا بالان  
 حقيقين او اعتبار بين الاول و الثاني ان المضمون  
 امر من آه اى سواء كان مضمون او  
 فليكون كاذبة و هو  
 بعد من الاول و ليس في دفع المضمون في نفسه  
 اذا اقرضت في نفسه لم يتصور له القبض الا بالان  
 حقيقين او اعتبار بين الاول و الثاني ان المضمون  
 امر من آه اى سواء كان مضمون او  
 فليكون كاذبة و هو

أيضا لازمه تفرُّعا على بعض التقادير الخاصة  
في موادته على تبسُّع التقادير الخاصة  
فقد عين قوله كل

١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

فيكون ان النسب المتكسر لا يقاس الى الاولى ولا يقال لها الاضافة اليها فتخرج كون النسب  
 من النسب المتكسر لا يظهر على كون كل من المرفوع والرفع نقیضا بل يكون على تقدير  
 كون الرفع نقیضا للايجاب ون العكس ايضا نسبة متكسرة فان كون اشئ رفا لا يتصور  
 الا بان يكون الآخر مرفوعا له وكذا لو كان مرفوعا لا يقبل الا بان يكون شئ رفا له وان لم يسم المرفوع  
 نقیضا فعمل المراد بالمتكسرة المعنى اللغوي او المراد بالمتكسر فلهي على هذا الالة لا يستقيم الاجابة  
 بها وان لكل شئ نقضا واحدا قال في الحاشية فان الكلام في النقض  
 الصحيح والافتحور نعم واللازم المساوي لم يتكره احد ان يفي المرفوع لا يكون رفا الا واحد والرفع  
 الواحد لا يكون رفا الا الواحد وفيه ان عدة النقض لا يتوقف على كون المرفوع والرفع نقیضين

من يقول ان النقض الرفع فيطبعون بوجهه النقض الضرب الامر عليه ان كان مستطوعا  
 وانما كان مستوعبا ان يتوهم انه قد وقع في كلام بعض الناقض للثبوتات والذی ذكره  
 على الالبان النقض لكل شئ دفع بقوله وما قيل ان الصور لا تقايف لها  
 هو بمعنى اخو قال في الحاشية وهو المتعارف في التحقيق قاله المحقق وعليه بنو التعريف  
 العلم بانه متقد توجب له بالتميز ابن المعاني لا يحمل النقض كما في شرح  
 المواضع انتهى وهما سلك مشهور وهو ان اذا اخذنا جميع  
 المفهومات بحيث لا نشذ عنه مفهوما فرفعنا نقضه  
 وذلك داخل في الجميع بناء على الفرض فالجزء نقض للكل وهو محرم  
 لزوم ما ع النقضين عند تحقق الكل ومثله يوم داخل تقابل النسبة

ان نقض الانسان عند الانسان  
 قد لا ينفذ الانسان فان كان  
 فلا يرد عليه كذا في دونه  
 جملات لم يرد عليه ان  
 يكون كل واحد من الانسان وال  
 لان نقض الانسان لا يلازم  
 فلهذا من راد ان في كل واحد  
 لا يلازم الحسد ولا يلازم  
 ان يلازم الحسد

فيكون ان النسب المتكسر لا يقاس الى الاولى ولا يقال لها الاضافة اليها فتخرج كون النسب  
 من النسب المتكسر لا يظهر على كون كل من المرفوع والرفع نقیضا بل يكون على تقدير  
 كون الرفع نقیضا للايجاب ون العكس ايضا نسبة متكسرة فان كون اشئ رفا لا يتصور  
 الا بان يكون الآخر مرفوعا له وكذا لو كان مرفوعا لا يقبل الا بان يكون شئ رفا له وان لم يسم المرفوع  
 نقیضا فعمل المراد بالمتكسرة المعنى اللغوي او المراد بالمتكسر فلهي على هذا الالة لا يستقيم الاجابة  
 بها وان لكل شئ نقضا واحدا قال في الحاشية فان الكلام في النقض  
 الصحيح والافتحور نعم واللازم المساوي لم يتكره احد ان يفي المرفوع لا يكون رفا الا واحد والرفع  
 الواحد لا يكون رفا الا الواحد وفيه ان عدة النقض لا يتوقف على كون المرفوع والرفع نقیضين

فيكون ان النسب المتكسر لا يقاس الى الاولى ولا يقال لها الاضافة اليها فتخرج كون النسب  
 من النسب المتكسر لا يظهر على كون كل من المرفوع والرفع نقیضا بل يكون على تقدير  
 كون الرفع نقیضا للايجاب ون العكس ايضا نسبة متكسرة فان كون اشئ رفا لا يتصور  
 الا بان يكون الآخر مرفوعا له وكذا لو كان مرفوعا لا يقبل الا بان يكون شئ رفا له وان لم يسم المرفوع  
 نقیضا فعمل المراد بالمتكسرة المعنى اللغوي او المراد بالمتكسر فلهي على هذا الالة لا يستقيم الاجابة  
 بها وان لكل شئ نقضا واحدا قال في الحاشية فان الكلام في النقض  
 الصحيح والافتحور نعم واللازم المساوي لم يتكره احد ان يفي المرفوع لا يكون رفا الا واحد والرفع  
 الواحد لا يكون رفا الا الواحد وفيه ان عدة النقض لا يتوقف على كون المرفوع والرفع نقیضين

[illegible]

سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب

[illegible]



[illegible]

السالبة الموضوع هذا على تقدير انه الوجود في الوجود الموجبة السالبة المحل هذا  
 على تقدير انه الوجود في الوجود السالبة السالبة بعض الموجبة السالبة الموضوع  
 او المحل السالبة المحصلة تفكروا وتشكروا ليعلم ان الشك في المحل ليس مضمنا  
 بالاجاب الشك في القضايا بل بها جازان في المفردات كما في القضايا وتصوير المحل السلب  
 سواء كان محضا منفردا او سلبا بطييا له اعتبار ان اعتبارا له سلب محض في رفع ما به سلب  
 واعتبار ان لا تقررا متحقا في نفسه وغيره وكل اعتبار له نقيض فان الاعتبار الاول ليس  
 يستحق توريدها سلبا لا يتصور ايراد الرفع عليه حتى يكون سلب السلب نقضا له ولذا  
 التماثل في الاختلاف بالاجاب السلب فتبينه السلب فقط والاعتبار الثاني يستحق توريدها  
 السلب في تصور ايراد الرفع عليه سلب السلب في الحقيقة بمعنى سلب تقرر سلب متحقق او  
 او محض مجزأ في نقيض السلب بهذا الاعتبار والسلب ليس نقضا له فانها في قوة  
 الاجاب الاجاب لا يناقض الاجاب اعلم ان عدم صحة إضافة السلب الى السلب  
 البسيط بما به سلب بسيط وفي محض ليس مبرها عليه ليس فيه الادعى الضرر كما وقع  
 من الحق الدواني ولعل انهم لا يقبلونه لانه لا يستبعد كل الاستبعاد ان تصور سلب المحض  
 بلا اعتباره تقرر متحقق وتوريده عليه السلب كما قال الحق الدواني في حاشية الجديده ان  
 النسبة السلبية بما هي نسبة لا يمكن ايراد السلب الربطى عليها الا باول فنقول من ايراد  
 السلب الربطى على النسبة الاجابية فانها لا يضر رابطه فعمل التقوى على ان كل مفهوم باى  
 انه ممكن ان يضافه ليس المطلق اليه فلا مضائقه في ان يكون الشيء واحدا كسلب  
 كونه بالبطه ١٢

السلب بلا اعتبار الاول والاول  
 لا لعدم ١٣ سولي كتاب  
 في ذلك الشك او بما سولي ان  
 صالح لورد السلب عليه محض  
 ان اتقن عدم الاعتبار الاول  
 السلب السلب السلب بالاعتبار  
 الثاني بالسلب لا الوجود  
 الثاني بالسلب نقضا لعدم  
 سلب السلب نقضا حتى  
 وذلك يستحق ان يثبت  
 اعتبار واحد ثبت ان  
 نقضه ١٤  
 فليس السلب  
 الثاني ١٥  
 على المل بالاعتبار  
 لا يضاف الى عدم الوجود  
 انما تقرر الشك الاول وهو محض  
 وقوله لا يستحق من غير محض  
 الثبوت باولان في محض  
 السلب عليه فكل سلب  
 لا يضره من اخذ وكذا  
 انه لا يضره من اخذ وكذا  
 من ثبوت اول ١٦  
 الشك في عدم  
 كلام الحق الدواني  
 ان النسبة السلبية  
 لبيان ذلك ان النسبة  
 التي كلاً السلب  
 في ثبوت النسبة  
 في ثبوت النسبة  
 في ثبوت النسبة

لا يكون له نقض متعدد وفاما ان يكون المراد به ان الشيء الواحد لا يكون له اعتبار واحد كالمسألة  
 او السببية الانقيضا واحدا والمراد به لا يكون له نقضان متباينان فصاعدا في المصدر  
 يلزم عند تحقق احدهما اجتماع النقيضين وارتفاعهما وسلب السلب الوجود وليس انما يكون  
 في المصدر فلا استحالة في كونها نقضين للسلب ولعل هذا مراد من قائل السلب في كل  
 عديم مخرج كلام الفاضل الا بوجهي او المراد من التعدد ما فوق الاثنين فان قيل التناقض  
 نسبة واحدة فلا بد ان يكون الاثنان اثنين قلت هو بلسان التناقض من الاجاب واسب  
 غير التناقض بل في السلب سلب السلب ضرورة تغاير النسبة بتغاير المتبشرين وكل منهما ليس  
 الاثنان اثنين فان قلت على ما جرت من اضافة السلب الى السلب من غير ملاحظة التحقق فيه  
 يتحمل كثير من قواعدهم وكلما هم كقضية عند اتحاد الموضوع والحول في الموجبة والسالبة  
 وتفسيرهم التناقض بالاتلاف بالايجاب اسلب اشترط الاجاب في صفري الشكل  
 الاول فانه لا شك ان قولنا ليس لاشي من الانسان بحويوان كل حيوان جسم ينتج بعض الاشياء  
 جسم وعدم انعكاس السالبة الجزئية الا ان يكون من الخاصتين فانه لا شك ان قولنا ليس لاشي  
 من حيوان بالانسان سالبة جزئية فان سلب السلب الكلي لا بد ان يكون سالبة جزئية كما ان سلب  
 الاجاب الكلي سلب جزئي بالاتزام تنعكس بالضرورة وان لم يكن من الخاصتين الى ان  
 لاشي من الانسان بحويوان كعصفور وبقر ما من لاجاب الجزئي وبقر كعصفور  
 غير ذلك من المعاصفات لما كان السلب المضاف الى السلب وقام رتبة الشفعية

للموضوعية ودراسة الوترية السالبة البسيطة لم تغير السالبة ولا السالبة السالبة  
 السالبة وكذلك كيف في اعتبار الوترية في السالبة بمعنى اعتبار غيره للراتب الغير السالبة  
 لما يجب له الحكم متعارفة لا حكمها بين التقضين ليس لها مصداق متعارف  
 باعتبار اتحاد الموضوع والحمول في الموجبة والسالبة وفسر التناقض باختلاف  
 بالسلب ابرو واجب الاحكام عليها ولا غائبة فيه او المراد بالاجاب السلب  
 في كل ما يحتمل ان يكون مريحا او مالا فمختلفان اى التقضيتان التناقضتان  
 اذ كانتا محصورتين كما اى في الكلية والجزئية وكذلك لكليتين صدق الجزئيتين  
 حيث كان الموضوع اعم لقائل ان يقول ان صدق الجزئيتين في مادة عموم الموضوع  
 كما ان مقارن الاتحاد الكمية لك مقارن الاختلاف خصوصية الموضوع فلم لا يجوز ان يكون  
 اتحاد خصوصية شرط تحقق التناقض في الجزئيتين فلا يثبت اشتراط اختلاف الكمية  
 بل عدم الاتحاد في الكلية فقط ووجب بان اعتبار اتحاد خصوصية الموضوع في الجزئية اعتبارا  
 امر خارج عن مفهوم الجزئية فالحكم على البعض المبهم والتناقض غيره من الاحكام  
 البتة يا انها موبو بالنظر اى نفس مفهومها اليها باعتبار امر خارج عنها فلو اشتراط الاختلاف  
 في الكمية مطلقا فان الكمية ليست خارجة عن مفهوم المحصورات الاربع فان قيل قد اعتبرنا  
 الموضوع وهو من اشتراط الاختلاف الكمية قلت ما اعتبره هو الاتحاد في العنصر  
 الاتحاد خصوصية الذات فيختلف التقضيتان التناقضتان اذ كانتا موبو من جهة

ايضا فان رفع كيفية كيفية اخرى يعنى ان التقضض الصريح للكمية  
 في الكمية  
 في الكمية  
 في الكمية

١٢٩  
 وان كان  
 الموضوع  
 لتحقق التناقض  
 كما تبيين في بعض  
 المسبوق ان  
 وبعض المسبوق  
 ليس بان  
 مثل ان  
 اشتراط  
 في الكمية  
 في الكمية  
 في الكمية

[illegible]







بعضه خلاف ما اذا كان معناه ضرورة سلب الثبوت المقيده فانه ينافي إمكان  
ذلك الثبوت وعلى ذلك نفس والمركبة قضية متعددة وهرم المتعدد  
متعدد في حاله في الحاشية اى لو تحققت منع د فان عدم كل جزو ليس متزام عدم  
الجزء في نفس عدم الجزر من عدم الكل كما يوجب مباداة شرح المواقف وغيره  
فان بالعدم رفع الوجود وكلما كان وجود الجزر غير وجود الكل لا جرم كان فقه غير فقه  
فان الاغراض بما يربطها قديرا انتهى وهو فقه احد الجزئين على سبيل  
عدم الخلو دون الجمع فان رفع المركب قد يتحقق برفع كلا الجزئين ثم ان اربا  
فرق ما بين المركبة الكلية وبين المركبة الجزئية بقوله والكلية منها لا يتفاوت  
تعد التحليل والتركيب فانا اذا قلنا ك ج ب ولا شئ من ج ب فهو ما  
تسليس الاسم فكلما ك ج ب لا دائما لان موضوع الموجبة الكلية بعينه  
موضوع السالبة الكلية فقيضا ما فقه الخلو مركب من نقض الجزئين  
حاصل ان المركبة الكلية اذا عطلت الى جزئها يكون مفهوم الجزئين بلا ملاحظة  
التركيب بينهما من مفهومهما مع ملاحظة التركيب فيكون رفع احد جزئها ساوقا  
لرفع المجموع فكيف في ان نقض الكلية ان يحلل الى ساوقا لرفع نقض كل  
منها ولا يتركب بنفسه على سبيل منع الخلو فان رفع المجموع ان يتحقق برفع كلا الجزئين  
فيحقق نقضا بهما وان يتحقق برفع جزئ فيحقق نقضا بهما والجزر وباجتماع يكون صدق  
احد جزئى الانضمام الى معاوقا لرفع المجموع فيكون نقضا لرفع كلا الجزئين من نقض  
الذكره انما في نقض المركبة الكلية ان يحلل الى ساوقا لرفع نقض كل  
منها ولا يتركب بنفسه على سبيل منع الخلو فان رفع المجموع ان يتحقق برفع كلا الجزئين  
فيحقق نقضا بهما وان يتحقق برفع جزئ فيحقق نقضا بهما والجزر وباجتماع يكون صدق  
احد جزئى الانضمام الى معاوقا لرفع المجموع فيكون نقضا لرفع كلا الجزئين من نقض

[illegible][illegible]



[illegible]

قال في محاشية دلائل في هذا المقربة انه يجوز ان يكون كل من شيئا صادقا و كذا  
 يكون من شيئا كالحال هو المجموع من حيث هو المجموع على ان صدق كل منهما  
 يخص الامر فيندرج الاجتماع فيها فيزعم تحقيق النتيجة فانه فرع الازدواج فيها و  
 لا دخل لترتيبنا وجمعنا في ذلك وانما يحتاج الى ذلك في علمنا ان اجتماع  
 و اكثر ترتيب من افعلنا الاختيارية فيزعم ان يكون المحال لازما لامر مقبلا  
 وهذا كما ترى و اعجب ان صاحب الاداب الباقية نسب الايراد الى نفسه مع ان  
 ذكره في كتب الفن ولم يأت في جوابه بشيئا اصلا انتهى لعل مراد صاحب الاداب  
 الباقية ان يجوز ان يكون كل منها صادقا با نفسه و لا يصدق نقض  
 بين الاصل فانه من الاجتماع يزعم المحال فيلزم كذب النقيض في  
 نفسه و صدق العكس فح لا يرد عليه العلل و بل انما يرد ما اشار اليه في ان  
 بقوله وهو المطلوب من ان هذا الاحتمال لا ينافي مطلوبنا و يجوز ان العكس لا  
 و اجتماع صدق النقيض معه و لما كان لتوهم ان يتوهم ان القاعدة فينقض في  
 نفهم قولنا الاشياء من الجسم بمقد في الجهات الى غير النهاية فانه صادق  
 و قد علم ليس صادقا و قد بقوله و قولنا الاشياء من الجسم بمقد في الجهات  
 الى غير النهاية لو اخذت خارجية فكله و هو قولنا لا شيء

من الممتد في الجهات الى غير النهاية بحجم صادق باستثناء الموضوع  
 ليطلان لا شيء لا شيء لا شيء في المحاشية بالبرهان المذكورة في  
 المذكورة لا لاطال الامتداد الى الساعات

قال في محاشية دلائل في هذا المقربة انه يجوز ان يكون كل من شيئا صادقا و كذا  
 يكون من شيئا كالحال هو المجموع من حيث هو المجموع على ان صدق كل منهما  
 يخص الامر فيندرج الاجتماع فيها فيزعم تحقيق النتيجة فانه فرع الازدواج فيها و  
 لا دخل لترتيبنا وجمعنا في ذلك وانما يحتاج الى ذلك في علمنا ان اجتماع  
 و اكثر ترتيب من افعلنا الاختيارية فيزعم ان يكون المحال لازما لامر مقبلا  
 وهذا كما ترى و اعجب ان صاحب الاداب الباقية نسب الايراد الى نفسه مع ان  
 ذكره في كتب الفن ولم يأت في جوابه بشيئا اصلا انتهى لعل مراد صاحب الاداب  
 الباقية ان يجوز ان يكون كل منها صادقا با نفسه و لا يصدق نقض  
 بين الاصل فانه من الاجتماع يزعم المحال فيلزم كذب النقيض في  
 نفسه و صدق العكس فح لا يرد عليه العلل و بل انما يرد ما اشار اليه في ان  
 بقوله وهو المطلوب من ان هذا الاحتمال لا ينافي مطلوبنا و يجوز ان العكس لا  
 و اجتماع صدق النقيض معه و لما كان لتوهم ان يتوهم ان القاعدة فينقض في  
 نفهم قولنا الاشياء من الجسم بمقد في الجهات الى غير النهاية فانه صادق  
 و قد علم ليس صادقا و قد بقوله و قولنا الاشياء من الجسم بمقد في الجهات  
 الى غير النهاية لو اخذت خارجية فكله و هو قولنا لا شيء

قال في محاشية دلائل في هذا المقربة انه يجوز ان يكون كل من شيئا صادقا و كذا  
 يكون من شيئا كالحال هو المجموع من حيث هو المجموع على ان صدق كل منهما  
 يخص الامر فيندرج الاجتماع فيها فيزعم تحقيق النتيجة فانه فرع الازدواج فيها و  
 لا دخل لترتيبنا وجمعنا في ذلك وانما يحتاج الى ذلك في علمنا ان اجتماع  
 و اكثر ترتيب من افعلنا الاختيارية فيزعم ان يكون المحال لازما لامر مقبلا  
 وهذا كما ترى و اعجب ان صاحب الاداب الباقية نسب الايراد الى نفسه مع ان  
 ذكره في كتب الفن ولم يأت في جوابه بشيئا اصلا انتهى لعل مراد صاحب الاداب  
 الباقية ان يجوز ان يكون كل منها صادقا با نفسه و لا يصدق نقض  
 بين الاصل فانه من الاجتماع يزعم المحال فيلزم كذب النقيض في  
 نفسه و صدق العكس فح لا يرد عليه العلل و بل انما يرد ما اشار اليه في ان  
 بقوله وهو المطلوب من ان هذا الاحتمال لا ينافي مطلوبنا و يجوز ان العكس لا  
 و اجتماع صدق النقيض معه و لما كان لتوهم ان يتوهم ان القاعدة فينقض في  
 نفهم قولنا الاشياء من الجسم بمقد في الجهات الى غير النهاية فانه صادق  
 و قد علم ليس صادقا و قد بقوله و قولنا الاشياء من الجسم بمقد في الجهات  
 الى غير النهاية لو اخذت خارجية فكله و هو قولنا لا شيء



في هذا الموضع او المقدم على جميع افراد المحمول اذ على جميع تقادير تلك الحالة فانه نفس  
 فان نقض الوجبة الكلية سالبة جزئية وهي الاصلح لكثرة اشكال الدلائل الجزئية ولا يصح رد  
 سالبة وقلنا كل شيء كان شابا المحمول فيه النسبة فكل شيء من كان  
 شابا شيء في نقض يراد على عكس الوجبة الكلية وهو غير ما ارجع الى قولنا لا الى المحمول  
 نقضه لا الى المحمول بل الى اصل ان المحمول في قولنا كل شيء كان شابا نسبة اش بل الى شيء لا  
 فيكون في العكس هذه النسبة وصفا عنوانا للموضوع ويكون معنى العكس ان بعض مرشبت  
 في نقضه لا الى المحمول بل الى اصل ان المحمول في قولنا كل شيء كان شابا نسبة اش بل الى شيء لا

ففي الفصل الاول ١٢

[illegible]



١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

عن ابن القيم رحمه الله في النظم الى تلك العلة يتحقق الضرورة الصادرة عن  
بعض الاحكام كقرب زيد بالاسكان فان الكلام في الضرورة بالمعنى الاعظم وان قطع  
عن ان الكلام في المعنى الاعظم يقتضي بالضرورة بالضرورة الذاتية يرد عليه ما ورد  
المص بقوله ويرد عليه انه انفكاك الذي لا معنى للضرورة في الكليات  
قالوا في بيان التعارض بين الدوام والضرورة بالمعنى الاخص في الكليات انه من

بالعينة لا علم بانها سها لنفسها اذ  
الدوام لا يجوز من الضرورة سيما ان  
لا يمكن ان يكون دوامه بل وجوده  
اللابحياجب العلة ١٢٠ ولو لم يكن  
لذلك فانه ضعف عليه محمدا ان لا يكون  
لذات الموضوع ان يتقاربا فيكون  
ومع ذلك ثبت مجموع الجميع بالجموع  
لعدم عارضة مجموع الافراد انما  
يكون قوله ومن الافراد انما هو  
بانفاس اسبابه من الافعال  
بانفاسها كالموجب الضرورية لنفسها  
انواعا من مسائل الفلاسفة  
الاجابة وانما هي الخلق



[illegible]

۱۱ از رویه کفر و جدت استخمس اینسان بکلیت بر آید



[illegible]

[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

والكنشة والوجدية اللادائمة والوجدية اللازمة والمكنشة الخاضعة ليتها  
فإن أخصها الوقية وهي لا تنعكس إلى الملكة وهي أهم أخصا

وكلما لم يكن العام لازم لم يكن الخاص لازما فلما استغفرت الوقتية ايلي  
الخاصة استغفرت الوقتية اصداء لما استغفرت الوقتية استغفرت الثمانيت

الباقية فان عدم انكاس الانفس يستلزم عدم الانكاس الا العام لصديق

مع کذب بعض المتخسف ليس بقدر بالامكان

الخاصتان فانهما متفكرتان كقسمهما لأن الوصفين

متنافيان في ذات واحد بحكم الجزاء لا بد من

الاستحالة المحزنة الشروط العامة او العرفية العامة وقد جتمعا فيها

أما في هذه الذوات الواحدة بمحكم الجزء الثاني وهي المطلقة العارية

وہو نہیتم الاصل مع ضم اللادوام لا تكون جم ما دام وعلی المطولانہ مفہوم الکسب مع ضم

والوقتيان اى الوقتية المنشئة والمطلقة العاخرة  
اي من الغناء والرجس ما كانت كناية او حرفة

جاسته فانه اذا صدق بعض ج ب جسدی الحیات الخمس لزم

[illegible]

۱۰۲



[illegible]





ان حقيقة الوجود بما هو امر قائم بذاته ومن ههنا امكن لك التماس تضاد  
 الوجودات كلها فانه كل ما يحصل رفع محال موقوف على محال الحصول لرفع محال  
 القضية الثبوتية فلا بد ان يصح في مكنس نقضه ايضا فكان الامتناع  
 جدام واحد كما ان الواجب وجود واحد يمكن ان يبين بانه  
 طبق ما قال بعض الحكماء من ان الواجب توحيد الواجب جميعا عن اشبه  
 المخرج (لقد عرفت المسيرة اكل التي نسب الى ابن كونة الذي سماه بعضهم بانفجار  
 الشيطان من حيث ان يكون هو تيان بيطان مجبور لنا الكس  
 يكون مفهوم واجب الوجود عر ضيا عليها ينتزع عنها يقال الاشك ان مفهوم  
 امتناع الوجود يكون منتزعا عن نفس ماهيته المتنع بلا حثية زائدة فاجزة  
 كما ان وجوب الوجود يكون مصداقه وفناء انتزاعه نفس حقيقة الواجب ولا  
 لم يكن متمنا بانه يمكن ان يكون في حد ذاته والمفهوم الواحد لا يكون مصداق  
 حمله ومطابق مصداقه الامرا واحدا والامور المتخالفة من حيث انها متخالفة لا تكون  
 مصداقا لحكم واحد وكلها منها لا فالحقيقة الباطلة المتعنة ليست الا واحدة والمفهوم  
 المستحيل كتركيب الباري وجمع التعريفين والخلل وغير ما عليها احتمالات  
 لتلك الحقيقة الواجب على كمال الحقيقة الواجبة الوجود وليست الا واحدا  
 والواجبية والعالمية كالحقيقة والقادرية كلها اسماء و  
 مستندة الى حقيقة فسد برو التحقيق الكلام مقام آخر  
 بالوجود الوجودي ان مفهوم الوجود في حد ذاته قد يكون في حد ذاته  
 بالوجود الوجودي ان مفهوم الوجود في حد ذاته قد يكون في حد ذاته  
 بالوجود الوجودي ان مفهوم الوجود في حد ذاته قد يكون في حد ذاته

ان حقيقة الوجود بما هو امر قائم بذاته ومن ههنا امكن لك التماس تضاد  
 الوجودات كلها فانه كل ما يحصل رفع محال موقوف على محال الحصول لرفع محال  
 القضية الثبوتية فلا بد ان يصح في مكنس نقضه ايضا فكان الامتناع  
 جدام واحد كما ان الواجب وجود واحد يمكن ان يبين بانه  
 طبق ما قال بعض الحكماء من ان الواجب توحيد الواجب جميعا عن اشبه  
 المخرج (لقد عرفت المسيرة اكل التي نسب الى ابن كونة الذي سماه بعضهم بانفجار  
 الشيطان من حيث ان يكون هو تيان بيطان مجبور لنا الكس  
 يكون مفهوم واجب الوجود عر ضيا عليها ينتزع عنها يقال الاشك ان مفهوم  
 امتناع الوجود يكون منتزعا عن نفس ماهيته المتنع بلا حثية زائدة فاجزة  
 كما ان وجوب الوجود يكون مصداقه وفناء انتزاعه نفس حقيقة الواجب ولا  
 لم يكن متمنا بانه يمكن ان يكون في حد ذاته والمفهوم الواحد لا يكون مصداق  
 حمله ومطابق مصداقه الامرا واحدا والامور المتخالفة من حيث انها متخالفة لا تكون  
 مصداقا لحكم واحد وكلها منها لا فالحقيقة الباطلة المتعنة ليست الا واحدة والمفهوم  
 المستحيل كتركيب الباري وجمع التعريفين والخلل وغير ما عليها احتمالات  
 لتلك الحقيقة الواجب على كمال الحقيقة الواجبة الوجود وليست الا واحدا  
 والواجبية والعالمية كالحقيقة والقادرية كلها اسماء و  
 مستندة الى حقيقة فسد برو التحقيق الكلام مقام آخر  
 بالوجود الوجودي ان مفهوم الوجود في حد ذاته قد يكون في حد ذاته  
 بالوجود الوجودي ان مفهوم الوجود في حد ذاته قد يكون في حد ذاته  
 بالوجود الوجودي ان مفهوم الوجود في حد ذاته قد يكون في حد ذاته

في الوجود الواحد لا يخلو من وجوده في حد ذاته  
 في الوجود الواحد لا يخلو من وجوده في حد ذاته  
 في الوجود الواحد لا يخلو من وجوده في حد ذاته

[illegible]

[illegible]



[illegible]

۱۵۶  
 فی دفع الاضغالی ان  
 دفع الاستنزاف فی المقدرة الجسد من  
 البین حیث ان دفع استنباط الی غیر  
 بما یولد من الاوجاد لانه من اذ القوت  
 الی اخره ۱۳ که قولیه استنباط  
 ای گفته در این بین لازم که در  
 فالنرم نه یکین لزوما ایجاب نمود  
 که قولیه بما یولد از این بابا نمود  
 و کون منقطع قطع نظر من قطع  
 و کون منقطع قطع نظر من قطع  
 ۱۴ که قولیه ایجاب  
 افلازم منقطع بوجوب زوال للمزید  
 افلازم الی غیره ۱۳ بلکه قولیه  
 دالالتی الی غیره ۱۳ استنزاف  
 الی غیره ۱۳ استنزاف

فانما تدرع فربما ان تضع الاستغناء اعم انما يوجب الاتزان بما ينسب به و هو امر لا يضر في الاستغناء

حيث قلنا ان لازم استقلال الابدان هو بعبارة عليك انه وادى ايضا فان بالزوم من بين شيئين من حيث هو  
نسبة الابدان يكون من لوازم وجود المذموم فانه لو لم يكن لازما يصح اسكان الحكماء  
عن كونهم مستقلين بهم فيصح اسكان الحكماء بما فرضه لازما فاية الابدان عند الحكم بلزوم  
اللزوم ان ضرورة استقلال الحكموم عليه والحكموم به لادان لا يخلو ذلك بالزوم من حيث  
استحقاق قوله لا يخلو مقدم عليه ١٠  
هو استقلال الحكماء عن من وجوه الاحداث ورفع العدم الواقعي لا يخلو ذلك ان يند

الملازمة بما هي نسبة ومرة ايضا لازما لوجودها فيكون رفع هذه الملازمة بما هي نسبة مستلزما  
لعبرها وبه خلاف التمسيد وايضا قد عرفت انه يمكن تقرير اشبهه بالطريق الذي ذكرته فلا يترتب  
عليه في الواقع فالحق في الجواب ان ايضا ان استدلالهم برفع العدم انما هو لوجوده في الاحداث  
بما هو وجود حادث فيكون رفع الاستدلال مستلزما لرفع وجودها بما هو وجود حادث  
ومرر لاسمي الازلية فيفسد على نزع من قولك كذا بعد الاحداث استدلالهم بوجودة

شرح القسم الثاني بآيات القرآن  
 ووجه دفع العدم فينتج صدق وان اريد الوجود الحادث فقط فلم صدق لكن لانهم كذا  
 عكس في نفسه ومخالف للصدق في التسمية ولهذا شبهه اجوبة اخرى لانه كذا مخالفة  
 في قولهم وفيما ذكرنا كذا وحله من المناقاة بين الموجبين للروميتين والحقا  
 انما هما تقييدان في قوله واما عليه وهذا شبهة الاستلزام ولها نقول اخبر قوله

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

منه في الوجود  
الاولي قال الشيخ  
في كتابه في الجواب  
عن سؤاله في القياس  
في كتابه في الجواب  
عن سؤاله في القياس

مصلحة قضايها بالبرهان الذي هو اوضح من القياس

لا يتركب من اثنين بل من اثنين في القياس المتعطلين

او احدهما الى القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

فيكون كماله في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

انتهى الى القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

الحكمة في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

من العلم به العلم به وبسائر العلوم في القياس المتعطلين

تحتسب الاكبر كما في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

او عدم تحقق اللازم كما في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

الثالث البتة وكل علمنا بما علمناه ولا علمنا به من القياس المتعطلين

الحكم الحكم في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

تحقق الحكم في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

التأثير في الحكم في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

مفاده الا ان القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

والخروج بالضرورة لان القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

وان لم يكن طرأ عليه القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

منه في الوجود  
الاولي قال الشيخ  
في كتابه في الجواب  
عن سؤاله في القياس  
في كتابه في الجواب  
عن سؤاله في القياس

مصلحة قضايها بالبرهان الذي هو اوضح من القياس

لا يتركب من اثنين بل من اثنين في القياس المتعطلين

او احدهما الى القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

فيكون كماله في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

انتهى الى القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

الحكمة في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

من العلم به العلم به وبسائر العلوم في القياس المتعطلين

تحتسب الاكبر كما في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

او عدم تحقق اللازم كما في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

الثالث البتة وكل علمنا بما علمناه ولا علمنا به من القياس المتعطلين

الحكم الحكم في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

تحقق الحكم في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

التأثير في الحكم في القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

مفاده الا ان القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

والخروج بالضرورة لان القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين

وان لم يكن طرأ عليه القياس المتعطلين لان القياس المتعطلين



على وجه آخر  
فإن القياس في المقدمات  
التي هي في القياس  
فإن القياس في المقدمات  
التي هي في القياس  
فإن القياس في المقدمات  
التي هي في القياس

المقدمة الأجنبية صادقة فيها أو لا وهو بهذه الاعتبار الغير قياس موصلا بالذات ولا إضافة  
فيه فإن القياسية تختلف باختلاف ما ينسب اليه ونكراد الحد بقامه مادل على

وجوبه في كل موضع عسى ان يتوهم ان التزام قياسية بالنسبة الى النتيجة اللازمة  
تتأني ما شئت به في كل قياس اقتراني يتركب من مقدمتين متساويتين في حد ووجه

الدفع انهما ليسا في اشتراك الحد بجملة فاقم لا خبثه في ان مقدمتي قياس الساداة  
سواء كانا مقدماتا او لا واسطة لقولنا اسما ولسا ويج فلا بين الالتزام انه لا اعتراف بان نكراد

الوجه بجملة ليس ضروري في القياس واستدلاله بقول آخر واما لادعته متناقضة  
في الحد ودكا يقول جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكما

ليس يجوز لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر يلزم منه بواسطة عكس النقيض  
للقطة الثانية ان جزء الجوهر هو هذا كما هو خارج هذا القسم دون ما يترتب

بواسطة العكس المستوي في اى عكس النقيض كالعكس في النزول يخرج ما يترتب به بواسطة عكس النقيض  
دون ما يترتب به بواسطة عكس المستوي تحكمه في انما فاقم الحد دابعد على الظاهر

حدا وفيه كان اجساد الطبع لا يصح سببا للاخراج والا لزم اخراج الشكل الرابع  
الضابط بل يحل ان يكون قوته فيه اخيه اشارة الى وجه آخر للفرق سوى البعد عن الطبع

وهو ان العكس المستوي ليس واسطة في لزوم النتيجة بل الاستدلال بها انما ينفع المقدمات  
والعكس المستوي واسطة في الاثبات بخلاف عكس النقيض فانه واسطة في

الاستدلال ايضا لان الاثبات فقط ولفظي ان هذا الحكم بمره اخذ اللزوم  
فقط ليس له بل الاستدلال بها لا فائدة في الاستدلال بها لان

فقط ليس له بل الاستدلال بها لا فائدة في الاستدلال بها لان  
فقط ليس له بل الاستدلال بها لا فائدة في الاستدلال بها لان

فقط ليس له بل الاستدلال بها لا فائدة في الاستدلال بها لان  
فقط ليس له بل الاستدلال بها لا فائدة في الاستدلال بها لان

على وجه آخر  
فإن القياس في المقدمات  
التي هي في القياس  
فإن القياس في المقدمات  
التي هي في القياس  
فإن القياس في المقدمات  
التي هي في القياس

المقدمة الأجنبية صادقة فيها أو لا وهو بهذه الاعتبار الغير قياس موصلا بالذات ولا إضافة  
فيه فإن القياسية تختلف باختلاف ما ينسب اليه ونكراد الحد بقامه مادل على  
وجوبه في كل موضع عسى ان يتوهم ان التزام قياسية بالنسبة الى النتيجة اللازمة  
تتأني ما شئت به في كل قياس اقتراني يتركب من مقدمتين متساويتين في حد ووجه  
الدفع انهما ليسا في اشتراك الحد بجملة فاقم لا خبثه في ان مقدمتي قياس الساداة  
سواء كانا مقدماتا او لا واسطة لقولنا اسما ولسا ويج فلا بين الالتزام انه لا اعتراف بان نكراد  
الوجه بجملة ليس ضروري في القياس واستدلاله بقول آخر واما لادعته متناقضة  
في الحد ودكا يقول جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكما  
ليس يجوز لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر يلزم منه بواسطة عكس النقيض  
للقطة الثانية ان جزء الجوهر هو هذا كما هو خارج هذا القسم دون ما يترتب  
بواسطة العكس المستوي في اى عكس النقيض كالعكس في النزول يخرج ما يترتب به بواسطة عكس النقيض  
دون ما يترتب به بواسطة عكس المستوي تحكمه في انما فاقم الحد دابعد على الظاهر  
حدا وفيه كان اجساد الطبع لا يصح سببا للاخراج والا لزم اخراج الشكل الرابع  
الضابط بل يحل ان يكون قوته فيه اخيه اشارة الى وجه آخر للفرق سوى البعد عن الطبع  
وهو ان العكس المستوي ليس واسطة في لزوم النتيجة بل الاستدلال بها انما ينفع المقدمات  
والعكس المستوي واسطة في الاثبات بخلاف عكس النقيض فانه واسطة في  
الاستدلال ايضا لان الاثبات فقط ولفظي ان هذا الحكم بمره اخذ اللزوم  
فقط ليس له بل الاستدلال بها لا فائدة في الاستدلال بها لان



[illegible]

[illegible]

143

نورانی و فنی بیورو

کتابتیں

بسم الله الرحمن الرحيم

أولئك الذين هم

للمعلم يا المتبحر يا الفاضل

وہو

الحسين بن علي

من قلوبنا  
من ايماننا

ادامہ فیاض علی

۱۰۰

١٦٢  
 لا مان يكون العبد زور جاد  
 فسر اذا جاد امان يكون نشا  
 ببت وبين او فترقم وراق  
 متصلة منفصلة متوكل كانت  
 طائفة طائفة فانها بموجب  
 اشس يكون اشس طائفة واما  
 ان لا يكون اشس بموجب واما  
 من حكمة متصلة متوكل كانت  
 طائفة فانها بموجب واما  
 طائفة فانها بموجب واما  
 من حكمة متصلة متوكل كانت  
 طائفة فانها بموجب واما  
 طائفة فانها بموجب واما

١٦٢  
 لا مان يكون العبد زور جاد  
 فسر اذا جاد امان يكون نشا  
 ببت وبين او فترقم وراق  
 متصلة منفصلة متوكل كانت  
 طائفة طائفة فانها بموجب  
 اشس يكون اشس طائفة واما  
 ان لا يكون اشس بموجب واما  
 من حكمة متصلة متوكل كانت  
 طائفة فانها بموجب واما  
 طائفة فانها بموجب واما

اما ان يكون العبد ذر دجا او  
 فسر دافدا بما اما ان يكون نفسا  
 ببت وبين او غير نعم وراقن  
 من خلقه منفصلة عن كل ما كانت  
 الشئ طالته فالنبا بوجو ذر دجا  
 اما ان يكون الشئ طالته واما  
 ان لا يكون الشئ طالته او  
 من خلقه منفصلة عن كل ما كانت  
 علة لوجو ذر النبا بوجو ذر دجا  
 طالته فالنبا بوجو ذر دجا  
 من خلقه منفصلة عن كل ما كانت  
 علة لوجو ذر النبا بوجو ذر دجا

الاجاب الصواب تحت السلوب الاول مطعون الاصل  
والاجاب الصواب تحت السلوب الثاني مطعون الاصل

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم  
الآية الأولى من سورة البقرة



[illegible]



[illegible]





على هيئة الشغل الثاني مثلاً يمكن أن اكتساب العلم وان لم يلاحظ على الكبري وليس ذلك لازماً  
 في حصوله حتى يقال انه ليس علم النتيجة الا بسبب علمه لا يحل على الكبري فكذلك الاول  
 طريق الاكتساب الذي في بعض طرق اذ اعتبارها واحدة بدون الاخر تضيق وربما الاكتساب  
 في حق من لم يلاحظ الكسب ولم يحصل له العلم به وايضاً بعض الضروب من بديهي لا يرد  
 الى الاول محتاج في العلم اليقيني المتعلقة ببعض اليقيني الرابع ايجالها مع كلياته الصغرى  
 او اختلافها مع كلياتها اى يستلزم في انتاج الرابع حسب الكبري وكيف اعتبر الامر بالاجابة  
 مع كون الصغرى كلية او اختلافها في الاجابة اليقينية مع كلية واحدة سواء الاثني ان لم يلاحظ  
 من بديهي الامر بان كلياته متضمنة لكون الصغرى جزئية او كونهما كليتين وتختلفان  
 لوجود اختلاف بان يكون النتيجة في بعض احوال موجبة وفي بعضها سالبة وهو دليل القوم  
 حتى مع شمولها لغيرها من الصغرى الجزئية مع الموجبة في اسالبتان مع كليتين مع  
 كليتين مع الكبري السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبري الموجبة الجزئية  
 فبعض ثمانية مثلاً لا بد من موجبة كلية صغرى موجبة كلية كبرى والثالث من جزئية كلية صغرى  
 موجبة جزئية كبرى والثالث من موجبة كلية صغرى سالبة كلية كبرى الرابع من موجبة كلية صغرى سالبة  
 جزئية كبرى اى ما يقوله احد القائلين في النتيجة الجزئية مع الرابع الخامس من موجبة جزئية صغرى  
 سالبة كلية كبرى اسالبتان سالبة كلية صغرى موجبة كلية كبرى السالبتان سالبة جزئية صغرى موجبة كلية

١٦١

في الاول والسلب في الثاني واما  
 اذا كانتا متعلقتين في الكيف مع  
 جزئياتها فذلك الوجه ان كانت صغرى  
 بصرف قولنا بعض الظائق ان  
 وبعض الحسب وان ليس بالظائق  
 في الاول والايجاب وفي الثاني  
 السلب وان كانت كبرى  
 بعض الانسان ليس بغير  
 بعض الانسان وان بعض  
 السلب في الاول والايجاب في الثاني

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

۱۵  
 ویکندانی تم منظره  
 الکلبی فاعلان قید  
 الادودام بان بکون لای  
 ای تمیزین ضمنا ایست  
 الحفوظ فاعلان الجوع  
 فیما بعد ایست  
 فیما بعد الادودام  
 کما اذا كانت اصیبا  
 العاصمین کان الحفوظ  
 بعینه یوید ایست  
 یوید الفزود من الفزود  
 فیه مطلقه فیه

[illegible]

منه ضرورة ما لا يخفى على الكبار من ان الكبرية لا تكون الا في صورة  
كونها المتكسبة مع الصغر كالمظهر على العكس ان الكبرية لا تكون الا في صورة  
منه ضرورة ما لا يخفى على الكبار من ان الكبرية لا تكون الا في صورة  
كونها المتكسبة مع الصغر كالمظهر على العكس ان الكبرية لا تكون الا في صورة  
منه ضرورة ما لا يخفى على الكبار من ان الكبرية لا تكون الا في صورة  
كونها المتكسبة مع الصغر كالمظهر على العكس ان الكبرية لا تكون الا في صورة

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]



[illegible][illegible]



[illegible]

في هذا الوقت لا يرجع الى منع حمل اللزوم بقدره في المنفصلة بين الرفع والوضع اي وضع كل رفع  
 كما نفع الجمع ولا ينتج رفع كل وضع آخر الا مكان انحدار الرفع والوضع اي رفع كل وضع آخر كانهما للخلو  
 ولا ينتج الوضع الرفع الا مكان الجمع والحقيقة بين التباين كانهما لا يستأجران الجمع في اخلوניהما والقياس المركب  
 موصول التباين كونهما اخل ج ب وكل ب وكل ج وكل د وكل ج ه او مفصولا كقولنا  
 الرفع في هذا الوقت لا يرجع الى منع حمل اللزوم بقدره في المنفصلة بين الرفع والوضع اي وضع كل رفع  
 كما نفع الجمع ولا ينتج رفع كل وضع آخر الا مكان انحدار الرفع والوضع اي رفع كل وضع آخر كانهما للخلو  
 ولا ينتج الوضع الرفع الا مكان الجمع والحقيقة بين التباين كانهما لا يستأجران الجمع في اخلوניהما والقياس المركب  
 موصول التباين كونهما اخل ج ب وكل ب وكل ج وكل د وكل ج ه او مفصولا كقولنا

[illegible]

۱۸۲

تذاتج القياس لحدس  
لوى الامو على ح  
تفني

البقيين ١٢ مولودين حيث ولد  
للألمانية في القسم

قوله كانا داخلين للكلية

تغیبت فیض الیقین  
از انبیا و ائمه و اولاد

والاستقرار والادب

بعض الناس كماله

فیضانِ اسلامیہ

الرفيع في تفسيره

عظیم الشان عالم فاضل و فوہرہ

و منہا بیرون انحصار نہی  
و انجان آواہی ان

فادانہ خیر و  
محکم دلائل سے مزین

ان يكون مقدمه او عاقبة بل كاذبية بديهية لكن اذا سلمت يلزم مما نقول ما عرفه الفرق بينهما  
 ليس اللابن طريق الاصل في القياس قطعي وفي الاستقراء قطعي ونظرا لما خرج اذ لم يرد في الخبر  
 انتهى لما استدلل السيد بان لم يرد في الخبر استبعاد الحكم الى ذلك الصلح في الشرع وفي قوله نعم يجب ارجاعه  
 الاكثر الاصل في القياس قطعي وفي الاستقراء قطعي ونظرا لما خرج اذ لم يرد في الخبر  
 حكم الاثر استقرا وولد للعلم في الحكم في القياس قطعي وفي الاستقراء قطعي ونظرا لما خرج اذ لم يرد في الخبر  
 شك في هذا اذ هو في ثلث اشياء مسلمة او واحد كما لو لم يعلم باعيانهم فحكموا بغيره  
 الاسلام بناء على قاعدة الاغلبية كما تتبعه باسلام اثنين منهم على التعيين يتقيد بغير الباقي  
 بناء على الفرض فانه يستلزم ان يكون اسلام اثنين على التعيين يستلزم الكفر الباقي بعينه ولا يقيد بالزوم  
 مستلزم لليقين لازم بعد العلم بحقيقة الزوم والنظر بالمفهوم يستلزم النظر بالذات كما ان التعيين  
 مستلزم لتفصيله فيكون ان يكون كل واحد مخطوئا للكفر فان كل اثنين منهم على اثنين مخطوئا لا  
 يكون كل واحد واحد منهم مخطوئا الاسلام بناء على الاغلبية فخطا اسلام اثنين مستلزم لتفصيله فخطا  
 الباقي ادين فيكون كل واحد مخطوئا للكفر وذلك مما ثبت لا بد من ان يكون كل واحد مخطوئا  
 بناء على الاغلبية حله قال في الحاشية هذا كل التحقيق في خبرنا ان المذموم اذا كان  
 احدهم فلا بد في استدلاله النظر بالذات ان يطربان كليهما معا مستحقا لان الخطأ لاجل واحد  
 بانقراض الشك لا يستلزم كذا التحقيق في خبرنا فلو انما في هذا فنقول ان المذموم اذا كان  
 ان قاعدة الاغلبية تقتضي ان اسلام كل واحد واحد على سبيل البديهة وهو المراد بقوله نفسه  
 وهو لا يستلزم تحقق من اسلام اثنين على سبيل الاجتماع وعلى هذا لا يتوجب ما يقولوا لم يقولوا لا يقولوا  
 بالنظر في الاغلبية بناء على سبيل البديهة وهو المراد بقوله نفسه

[illegible]

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

وإبطال بعضها أي إبطال عدية ذلك البعض بقية الباقي للعدية مائة إلى السيرة إلى  
كل واحد من أول دوران إلى التثنية في هذا الفصل الأول فلا بأس أن لا يفتقر هذا المصنف  
اللاذني فيكون بمنزلة الثاني من العلم بالواقع في قوله لا فرق بين  
الحاصل الأول الجاهل وهو القياس العقلاني المقدر على الحقيقة أو استحوا التركيب بين المقدمات  
الأولى أن يكون جميع شرائط القياس عقلية لقولنا العالم ممكن له وجوده ويكون عقليته كما يقال تارك  
المادة بخاصة لقوله تعالى فصيت امرئ وكل خاص تحت العقاب بقوله تعالى ليس الله سواه فإنه  
له ما يرجع أو يكون بعضها عقلية وبعضها نقليات لقولنا الموضوع محل عمل بالنسبة لقوله عليه السلام  
الأعمال بالنيات فإن النقل قد يفيد القطع إشارة إلى دفع محالية المتغيزة وجبه الإثارة من أن  
النقل لا يفيد القطع فانهما يتوقف على العلم بوضع اللفاظ الواردة في كلامهم لمجرد إصادق لكلام المفهوم  
العلم بأداة هذا المخبر تلك المعاني التي لم يتم ثبوتها بالعلم بالموضوع يتوقف على العلم بصحة وأه العربية  
لغة ونحوها ومفاسد الخط والكذب العلم بالأداة يتوقف على عدم النقل من تلك المعاني إلى  
معاني آخر وعلى عدم اشتراك بينهما وعلى العلم بعدم وقوع التجوز والتعميم وعدم تخصيصهما بمقتضى  
العموم وعدم النسخ من ذي إن شاء وعلى عدم تقديم أو تأخير تغيير الكلام عن ظاهره وكل ما أمكن  
أدخل في التغيير يحيل أن يكون المراد شيئاً <sup>أو</sup> أدخل في هذا كان المراد شيئاً آخر ولو كان المراد  
هذه الأمور مع جوازها في الكلام لا قطع لعدم ثم بعد ذلك لا بد من العلم بعدم المعارض  
أي لا يلزم أن يكون العلم بالمراد شيئاً آخر <sup>أو</sup> لا يلزم أن يكون العلم بالمراد شيئاً آخر <sup>أو</sup>  
أيضاً ويحمد وجوده يأول النقل ويعرف عن الظاهر أن النقل مقدم على النقل كما في قوله تعالى  
الرحمن على العرش استوى وخير ولكن عدم المعارض العقلية غير تعين إذا الغاية عدم الوجود مع  
الكاملة في الاتبع والتمتع في الأدلة الحقيقية وعدم الوجود لا يدل على عدم الوجود ولا حتى ما قاله  
المصنف من أنه يفيد قطع فان لا موضوع ما هو معلوم بالتواتر لاشبهة لنا في وضعب المعانيها

فقد مضى في هذه المسألة في غير ما قلنا من أن العلم بعدم العارض لا يثبت به  
بعض ما قلناه ولا استدلنا به جميعا على تغيير التخصيص كمن المراسم  
فذلك لعدم العلم بأن العلم بعدم العارض لا يثبت به  
الباقي من العلم بأن العلم بعدم العارض لا يثبت به  
فقد مضى في هذه المسألة في غير ما قلنا من أن العلم بعدم العارض لا يثبت به  
بعض ما قلناه ولا استدلنا به جميعا على تغيير التخصيص كمن المراسم  
فذلك لعدم العلم بأن العلم بعدم العارض لا يثبت به  
الباقي من العلم بأن العلم بعدم العارض لا يثبت به

[illegible]



[illegible]

[illegible][illegible]



كما في القياس المساواة لا يتخلل بالاستنتاج كما هو مألوف في العلم ساجداً وتحققه بعض علماء الجمع المطلق  
ومنه في مسائله وعلى هذا ينطبق المثال على المثال له فان المولف النحان عنه لتحقيق المولف  
بالفتح في نفسه لكن ثبوت المولف بالفتح للعلم عنه الثبوت للمولف بالفتح لزيادة العلم به  
فانه لا يخفى ان لا وسطاً ما بين مفهوم المولف بالفتح والمولف بالفتح بالعلم عنه كما هو مألوف في العلم ساجداً وتحققه بعض علماء الجمع المطلق  
بما في مرتبة واحدة ان يريد بها مفهومها بالفتح في انما العلية فيما بين مصدرها وان يريد بها اولها بالفتح  
في المحو شي القديمة من ان المراد بالمولف كون الشيء في نفسه اذ لا يتخلل في العلم ساجداً وتحققه بعض علماء الجمع المطلق  
كسبب المولف عنه بل العلم بالعلم عنه في علمه ان الاستدلال من ان العلم على الى العلم ساجداً وتحققه بعض علماء الجمع المطلق  
كما في هذا مجموع كل مجموع مستغن لا يخلو اذ لا يتخلل في العلم ساجداً وتحققه بعض علماء الجمع المطلق  
او كانت حلة ما مثل ان يقال هذا مجموع كل مجموع مستغن لا يخلو اذ لا يتخلل في العلم ساجداً وتحققه بعض علماء الجمع المطلق  
الحق يستدل ان في علمه لو كان لا وسطاً معلول النفس تحقق الاكبر وكان علمه لتحقيقه في الاصفركا لثبوت  
زيد انسان كل انسان حيوان يكون له بان ليا فان اللبنة والانية انما هي باعتبار علية لا وسطاً ثبوت الاكبر  
لا اصفركا لثبوتها باعتبار علية ثبوت الاكبر في نفسه واما الاستدلال من ثبوت مفهوم المولف  
وهو المولف او ما قد يسمى على كون ذلك الشيء في العلم ساجداً وتحققه بعض علماء الجمع المطلق  
الاولى بان لا يتخلل في هذا من القياسات فضلاً عن ان يكون برهاناً ليا فان العلم  
العلم بان الشيء معلول تمييز العلم بان له علة كما ان العلم يكون زيدا خاص تمييز العلم بان له علة  
مرح الشيخ ان لم يسطر المضان قليل المجدوى في العلم وعلى تقدير صحة هذا الخوض في العلم  
واعتماله في العلوم فانظر انه برهان اني من قبيل الاستدلال بالعلم العلويين على الآخر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

191

[illegible]





[illegible][illegible]





و بعد قتل عبد الحکیم بن سنان بن محمد بن ابی طالب + ابو الخیر محمد بن ابی الدین الشهبی ثم الکروی تجاوز السمر  
سبینه يوم الدين الى قد فرغ من حشني هذا الشرح طيل الشان + باهه لير بان + عاودا قولي  
المتقدمين + محيلا لاول المتأخرين + متداولا بين العلماء والمجاهرين + معركة الازاد بين الحق  
المدرسين + الشهبين شهر روح غايه الاشهر + كالشمس على نصف النهار في تاريخها  
عشر من شهر ربيع الثاني سنة الف و اربع مائة و ثمان و ثلثة و ستون من هجرة النبوة صلى الله عليه  
الصلوة و التحية يوم تصنيف احلم علماء الزمان + افضل فضلاء الدوران + حميد عصر  
فريد و بهر + المولود بالتأيد الابدي + المولودى حمد الله اسديلى + بغير الله العلي + قد فرغ  
هذا الفاضل اكثر المكتب على الفاضل الكامل فخر الامجاد و الاماثل + الماهر التعريف + صاحب  
التصنيف و التليف + افضل الفضلاء اكل الكلام + المستعين بالله المعين + المولود  
كامل الدين + بغير الله يوم الدين + ثم قرر آخر اعلی استاد على العالمين + مستند فضلاء  
المجاهرين + البحر الذخر في المقول و المنقول + معدل ميزان الفروع و الاصول + المولود  
بطه المتين المولودى نظام الدين + حفظه الله عن سبوح احساب يوم الدين و له سوى هذا الشرح  
تصانيف عالية و تاليفات غالية منها الحاشية على الشمس البازقة للفاضل الجوفوى في النشر  
لزبدة الاصول للفاضل الآعلى + غيرهما فاعلموا يا ايها الاخوان و يا معاشر الخلق الى اني نيت  
بناء شرح بخواشي المتشرعة + شرح ميسرة اصحاب و تميز اقربهم عن العلماء  
العلم شئت على سلك البرهان اقداسنا و اخطا عن الخطاء و الدلائل اقداسنا و اخطا عن الخطا المعلوم  
من البرهان ان لا يغيبوا هذا العبد الضعيف عن عاينهم استجاب له اليبس لكل صاحب قلم





[illegible]

[illegible]

*[The page contains dense handwritten Arabic script, likely a philosophical or theological treatise. The text is written in a cursive style typical of the Ottoman period. It appears to be a commentary or a continuation of a work, given the use of terms like "عن" (from) and "العبس" (the blind man). The handwriting is very close together, filling most of the page area.]*

# تفصیح الخطا شرح سلیم مولوی حمد لله

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۳	۱۳	الرابط	الرابطة	۴۱	۹	بی ا تا	ای . ای
۵	۳	لفی	لفی	۶۳	۱۳	نی	نی و فی
۷	۱	اخترعها	اختراعها	۶۸	۱۰	ای	ای
۸	۱۴	الطلوب	الطلوب	۷۰	۱۳	+	تقال
۹	۸	روا	روا	۷۱	۷	اذ	اذ
۱۲	۳	الادراک	الادراک	۷۴	۱۶	واورد	واورد
۱۴	۱۰	مراد	المراد	۷۴	۱۷	الاجاب لی	الاجاب الی
۱۶	۱۷	اذ	اذ	۸۸	۳	من لیس	لیس من
۲۰	۱۵	للوجود	لاوجود	۱۰	۱۰	منہیۃ	منہیۃ
+	+	+	+	۱۵	۱۵	ظہر	ظاہر
۲۷	۵	صرحوا	صرحوا	۸۹	۲	عزوبیا	ضروبیا
۱۱	۱۲	المبسوۃات	المبسوۃات	۹۱	۱۲	فہملۃ	فہملۃ
۳۲	۳۱	مدخولہ	مدخولہ	۱۰۵	۱۷	قیمۃ	الاقیمۃ
۴۴	۳۳	فذا تفعل	فذا تفعل	۱۰۸	۱۷	تقدیرہ	بقتدیرہ
۴۸	۶	سوی	سوی	۱۰۹	۱	الاولیۃ	والاولیۃ
۵۱	۱۲	تمتۃ	متمتۃ	۱۱۴	۱۰	کما	کما

## تصحیح افلاطون شرح سلم مولوی محمد اللہ

صفحہ	سطر	لفظ	صحیح	صفحہ	سطر	لفظ	صحیح
۱۱۵	۳	للزوم	للزوم	۱۴۲	۲	ازہنگاک	ازہنگاک
۱۱۶	۱۴	یتحصل	لا یتحصل	۱۴۳	۳	نفس من	نفس من
۱۱۷	۷	متہی	انتہی	۱۴۵	۱۴	الاتات	الاتات
۱۲۵	۱۶	احد	اخذ	۱۴۷	۱	امکان الزوم	امکان الزوم
۱۲۶	۱۱	بحث	بحث	۱۴۹	۵	لعدم الکاس	لعدم الکاس
۱۲۷	۱۱	استقم	استقم	۱۵۰	۱۵	لاوام	لاوام
۱۲۸	۷	ان یکون	ان لا یکون	۱۵۱	۶	مدلولها	مدلولها
۱۲۹	۲	عنیہ	عنیہ عن	۱۵۲	۱۵	دلیکم	دلیکم
۱۳۰	۶	المتناقضات	المتناقضات	۱۵۳	۱۶	حنیۃ	حنیۃ
۱۳۱	۱۳	ای	الی	۱۵۴	۶	اخراج	اخراج
۱۳۲	۱۱	فیہ فرغ	فرغ	۱۵۵	۱	فعل باخراہ	فعل باخراہ
۱۳۳	۱۴	لا سب	سبھا	۱۵۶	۶	الیہ	اللہ
۱۳۴	۹	والتریب	والترکیب	۱۵۷	۱۴	فی الغالب	لا فی الغالب
۱۳۵	۱۷	اذا	واذا	۱۵۸	۵	بہا	بہا
۱۳۶	۳	الی لایا قضا	الی ما یناقضا	۱۵۹	۸	احسن	اخر
۱۳۷	۱۵	عینا	عینا	۱۶۰	۵	والسالبۃ	والسالبۃ

# صحیح اغلاط شرح سلم مولوی محمد اللہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۹۰	۵	افدہ	افدہ
۱۹۲	۲	لکل شہور	لکل قوم شہور
۱۱۰	۵	کان	سنگان
۱۱۱	۹	الجزئیات	التجربیات
۱۱۲	۱۰	اشہ	الشہ
۱۱۳	۱۳	الصوت	للصوت
۱۱۴	۱۴	متہلا	منہکا
۱۹۵	۵	المرحج	والمرحج
۱۱۶	۷	من السائل	من الوسائل

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۹۶	۹	ما لم یحصل	+
۱۹۸	۱۷	لکروہ	لکبروہ
۱۷۰	۱۲	ہذا فی ان	ہذین ان
۱۷۲	۴	بالخف	بالخف
۱۷۴	۱۷	النتیجہ	ثم نتیجہ
۱۷۵	۲	انہ	ایہ
۱۷۸	۳	صادق	الصادق
۱۷۹	۸	کھا کان پیر پو	کھا کان پیر پو کان پیر پو
۱۸۰	۱۶	مراد	مراد
۱۸۱	۱۵	متعبرا	متعدا
۱۸۲	۷	انما یفید	وہو انما یفید
۱۸۴	۲	التکرم	التکرم
۱۸۵	۱۱	بالحزم	بالحزم
۱۸۶	۱۵	اللطیف	اللطیف
۱۸۷	۲	علی اثنی	علی اثنی